Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان:

واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة -111-

من إعداد الطالبتين :

- بوسحاق إيناس
- بورطالة شيماء

تحت إشراف :

د. العمري علي

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
العمري الحاج	أستاذ	جامعة البويرة	رئيسا
العمري علي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة البويرة	مشرفا
بلحنيش عبد الرحمان	أستاذ مساعد(أ)	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

والحمد الله الذي وفقنا وأعاننا على إكمال هذا البحث والخروج بهذه الصورة ، فالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التعليمية ونحن نتحسس الطريق برهبة وارتباك ، فرأينا أن تخصصنا هدفا ساميا وحبا وغاية تستحق السير لأجلها ،نقدم الشكر والتقدير إلى أمهاتنا وآبائنا الذين أحاطوا مسيرتنا دوما بدعواتهم

إلى من مهد لنا طريق العلم فأعان وكان لنا خير قدوة مشرفنا و دكتورنا : العمري علي الذي وفقنا في مسيرتنا لإنجاز هذا البحث ، وكانت له بصمات واضحة من خلال توجيهاته .

ونسجد لله حمدا وشكرا وتعظيما الذي هدانا ويسر لنا أمرنا ومنحنا العزم والصبر وحبب لنا هذا البحث ،وأعاننا على إنجاز هذا العمل . وما توفيقنا إلا بالله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم .

إهـــــــداء

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء و الختام لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون ، لم يكن الحلم قريبا و لا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها...

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ،ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دمتم لي سندا لا عمر له...

إلى ركني العظيم في الحياة إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى ذلك الرجل العظيم الذي بذل كل ما بوسعه مأمني الوحيد وفرحتي الدائمة **"والدي الحبيب"** متعه الله بالصحة و العافية

إلى قدوتي الأولى و معنى الحب و التفاني ،إلى من جعل الجنة تحت أقدامها و سهلت لي الشدائد بدعائها ،إلى التي احتضنني قلبها قبل يدها و سهلت الشدائد بدعائها ،إلى القلب الدافئ و الشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمة سر قوتي و نجاحي**(أمي الغالية)**

إلى خيرة أيامي و صفوتها كانوا لي سندا و داعمين و مشجعين دائما أزاحوا عن طريقي المتاعب ممهدين الطريق زارعين الثقة و الإصرار بداخلي سندي و كتفي الذي أستند عليه دائما إلى الذين غمروني بالحب و التوجيه أمدوني بالقوة إلى الذين لطالما كانوا الظل لهذا النجاح **(إخواني وإخوتي)** حفظهم الله

أهدي فرحة تخرجي إلى من انتظر هذه اللحظة ليفتخر بي إلى سندي و شريكي في الحياة **زوجي**

إلى أصدقاء السنين و أصحاب الشدائد و ملهمين نجاحي إلى من مدو لي يد العون عند حاجتي إلى الشموع التي تنير طريقي **صديقاتي** الغاليات

وأخص بالذكر المشرف الأستاذ **لعمري علي**

إليكم عائلتي أهديكم هذا الإنجاز و ثمرة النجاح التي لا طالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت و أتممت أول ثمراته بفضله سبحانه و تعالى الحمد لله على ما وهبني وأن يعينني و يجعلني مباركة أينما كنت .

بوسحاقي إيناس

إهـــــــداء

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها و سهلت للشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لا طالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا إلى القلب الحنون و التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي و نجاحي **أمـــــــــــــــي الحـــــــــــــبيبة** .

إلى من كلل العرق جبينه و من علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر و الإصرار إلى النور الذي أنار دربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي أبدا من بذل الغالي و النفيس و إستمديت منه قوتي و اعتزازي بذاتي **أبـــــــــــــي العـــــــــزيـــــــــــز**

إلى من أشاركهم لحظاتي إلى من يفرحون لنجاحي و كأن نجاحهم إلى الشموع التي تنير طريقي **إخـــــــــــــوانـــــــــي**

إلى العزيزة أختي و روح قلبي و السند الأعلى و لأبقى و الأفضل وحيدة قلبي **أخـــــــــــــتي**

و إلى **أستاذي المشرف لعمري**

أهديكم هذا الإنجاز و ثمرة نجاح التي لا طالما تمنيته

ها أنا اليوم أكملت و أتممت أول ثمراته بفضله سبحانه و تعالى

الحمد لله على ما وهبني و أن يجعلني مباركا و أن يعينني أينما كنت فمن قال أن لها نالها

فأنا لها و إن أبت رغما عنها أتيت بها الحمد لله شكرا و حبا و امتنانا على البدء و الختام و أخر دعواهم الحـــــــــــمد لله رب العـــــــــــالمين

بورطالة شيمـــــــــــاء

الملخص

I. الملخص:

إن القروض الاستهلاكية هي تلك القروض التي تستخدم للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي ، حيث تخضع هذه القروض لشروط معينة تفرضها البنوك وفق التنظيم المحدد لذلك ، فهذا التنظيم عرف تطورات عديدة في الجزائر ، فقد تم إطلاقها منذ نهاية الستينات حتى عام 2009 دون إعطاء شروط محددة لتقديمها ثم تم توقيفها خلال سنوات من أجل إعادة تنظيمها و تم ذلك بعد عام 2015 ، فعلى ضوء ما ذكرنا نهدف من وراء هذه الدراسة إلى معرفة واقع و أفاق هذه القروض في الجزائر .

من خلال ما قمنا به سواء في الجانب النظري أو التحليلي توصلنا أن القروض البنكية عرفت ديناميكية كبيرة خاصة بعد عام 2015 ، حيث استطاعت أن تلبي رغبات الأفراد و كذالك تدفع إلى زيادة ديناميكية نشاط البنوك .

الكلمات المفتاحية:البنوك –القروض – قروض الاستهلاك_القرض الشعبي الجزائري .

II. Abstract:

Consumer loans are those loans used to obtain goods for personal consumption, subject to certain conditions imposed by banks in accordance with specified regulations. This regulation has seen many developments in Algeria, as it was introduced since the late 1960s until 2009 without specific conditions for its application. It was then suspended for years in order to be reorganized, a process completed after 2015. In light of what we have mentioned, the aim of this study is to understand the current status and prospects of these loans in Algeria.

Through both theoretical and analytical approaches, we have found that bank loans have undergone significant dynamics, especially after 2015, where they have been able to meet individuals' desires and also contribute to increasing the dynamism of banking activities.

Keywords: Banks - Loans - Consumer Loans - Algerian People's Credit.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمـــة	VIII
الفصل الأول:مفاهيم عن البنوك و القروض .03 - ص.12	
تمهيد الفصل	03
المبحث الأول: ماهية البنوك	07-04
المطلب الأول: تعريف البنوك	04
المطلب الثاني: أنواع البنوك	06-04
المطلب الثالث: وظائف البنوك	07-06
المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية	11-07
المطلب الأول: تعريف القرض	08
المطلب الثاني: أنواع القروض	09-08
المطلب الثالث: مخاطر القروض	11-09
خلاصة الفصل الأول	12
الفصل الثاني: القروض الاستهلاكية ومراحل تطورها في الجزائر ص14-ص23	
تمهيد الفصل	14
المبحث الأول: ماهية القروض الاستهلاكية ومخاطرها	18-15
المطلب الأول: مفهوم القروض الاستهلاكية	15
المطلب الثاني: أنواع القروض الاستهلاكية	16
المطلب الثالث: مخاطر و ضمانات القروض الاستهلاكية	18-17
المبحث الثاني: مراحل تطور القروض الاستهلاكية في الجزائر و أثرها على الإقتصاد	22-18
المطلب الأول: مراحل تطور القروض الاستهلاكية في الجزائر	20-18
المطلب الثاني: أهداف القروض الاستهلاكية في الجزائر	21-20

المطلب الثالث: أثر القروض الاستهلاكية في الجزائر	22-21
خلاصة الفصل الثاني	23
الفصل الثالث: دراسة واقع القروض الاستهلاكية لدى القرض الشعبي الجزائري ص25- ص42	
تمهيد الفصل	25
المبحث الأول: بطاقة تعريفية للقرض الشعبي الجزائري ووكالته بالبويرة	36-26
المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	30-26
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	31-30
المطلب الثالث: لمحة تعريفية لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالبويرة.	36-32
المبحث الثاني: قروض الاستهلاك لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالبويرة وإجراءات منحها	41-37
المطلب الأول: طبيعة و أنواع القروض المقدمة في الوكالة بما فيه الشروط الواجب توفرها في المقترض.	38-37
المطلب الثاني:.إجراءات منح القروض الاستهلاكية	39-38
المطلب الثالث: نموذج تمويل القرض الاستهلاكي من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة	41-40
خلاصة الفصل الثالث	42
الخاتمـــة	46-44
قائمـــة المراجـــع	50-48
الملاحق	59-52

قوائم الجداول،
الأشكال والملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري	27

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري	27
02	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	31
03	الهيكل التنظيمي للوكالة	35

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	52
02	الهيكل التنظيمي للوكالة	53
03	الراتب الشهري لزبون	54
04	الفاتورة	55
05	وثائق الاستفادة من القرض	56
06	الموافقة البنكية	57
07	اتفاقية القرض	58
08	سند لأمر	59

مقدمة

1. توطئة:

تعتبر البنوك مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية ، التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية أي اقتصاد من اقتصاديات الدول و في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية ونظرا للأهمية التي تحتلها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل هذه الأخيرة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني فهي تعتبر الضرورة الإستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة لأي نهضة اقتصادية.

وتعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك فهي تمثل المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات وهي النشاط الأساسي للبنك الذي يقوم بجمع الودائع المختلفة و تحويلها لقروض و يقوم من خلالها بتمويل المشاريع المختلفة التي تحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

إن للقروض البنكية أنواع منها ما هو موجه للمؤسسات ومنها ما هو موجه للأفراد الطبيعيين، هذه الأخيرة تعرف بالقروض الاستهلاكية والهدف منها اقتناء مواد استهلاكية أو لمواجهة عجز مالي مؤقت، بالإضافة إلى تشجيع الطلب على المنتج المحلي.

2. إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق تظهر إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر و كيف يتعامل القرض الشعبي الجزائري مع هذا النوع من القروض؟**

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل لجميع أنواع القروض نفس المخاطر؟
2) هل تنظيم القروض الاستهلاكية في الجزائر بقي ثابتا منذ انطلاقها؟
3) هل تقدم وكالة البويرة للقرض الشعبي الجزائري كل أصناف قروض الاستهلاك؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن عرض الفرضيات التالية:

1) الفرضية 01 : للقروض البنكية بكل أنواعها نفس المخاطر.
2) الفرضية 02 : عرف تنظيم القروض الاستهلاكية في الجزائر مراحل عديدة.
3) الفرضية 03 : تقدم وكالة البويرة للقرض الشعبي الجزائري كل أصناف قروض الاستهلاك لأنها مؤهلة لذلك.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- قمنا باختيار هذا الموضوع محل الدراسة كونه يتعلق بالبنوك و القروض و التي تندرج ضمن مجال تخصصنا "اقتصاد نقدي وبنكي"
- الموضوع يعالج القروض الاستهلاكية التي يمكن للبنك منحها، و التي بدورها لها أهمية كبيرة في تلبية حاجة الفرد.
- إثراء رصيدنا المعرفي في مجال نشاطات البنوك الذي قد يكون مجال عملنا مستقبلا .
- توضيح الإجراءات التي يتخذها البنك لمنح القروض الاستهلاكية من خلال تقديم النموذج الذي يعمل به القرض الشعبي الجزائري.

5. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- إبراز الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك التجارية في تقديم القروض وخاصة القروض الاستهلاكية.
- التعرف على أنواع القروض الاستهلاكية وإجراءات منحها.
- معرفة طرق ضمان قيمة القروض الاستهلاكية المقدمة .
- عرض مختلف المخاطر و المشاكل التي تعانيها القروض الاستهلاكية

6. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية**:وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة البويرة.
- **الحدود الزمنية**:: تناولنا في دراستنا الميدانية عرض أهم قروض الاستهلاك المقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة البويرة خلال سنة 2023 ، بالإضافة إلى إجراءات منح نوع من هذه القروض والمتمثل في قرض أجهزة الكهرومنزلية خلال نفس السنة.

7. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة اتبعنا في موضوعنا المنهج الوصفي فيما يخص الفصل الأول و الثاني و المتعلق بالقسم النظري، أما الفصل الثالث الخاص بالجزء التطبيقي فإننا استخدمنا منهج دراسة الحالة الذي يهدف إلى فهم عميق للظاهرة قيد الدراسة والتي يعالجها موضوعنا وهي القروض الاستهلاكية ، حيث يستخدم هذا النوع من المنهج مجموعة من الأدوات والتقنيات لجمع البيانات وتحليلها مما يسمح بفهم شامل للظاهرة المدروسة وهو ما نسعى إليه في دراستنا هذه .

8. الدراسات السابقة:

- **دراسة** من نوع أطروحة دكتوراه بعنوان " الحماية القانونية للمستهلك في عقد القرض الاستهلاكي في التشريع الجزائري " للباحثة سفير مختارية والموجودة بجامعة جلالي ليابس سيدي بلعباس و التي تم مناقشتها خلال الموسم الجامعي 2022/2021، حيث تطرقت الباحثة إلى تحديد التزامات البنك الواجب اتخاذها من قبل نيل رضا المستهلك و مساعدته في الإقدام على التعاقد من عدمه بناءا على إرادة خالية من العيوب وخلصت أن إمكانية قيام المدين بمجرد انقضاء مدة (06) أشهر على القرض إعلان رغبته في إلغاء العقد ورد ما اقترضه على أن يتم ذلك خلال مدة ستة (06) أشهر من تاريخ الإعلان وأهم الضمانات المقدمة للمستهلك في مرحلة تنفيذ العقد حصوله على أجل للوفاء بالتزاماته تفاديا لإعساره ،وتفادي الرد المسبق لما فيه من ضرر قد يلحقه ماديا.
- **دراسة** من نوع أطروحة دكتوراه بعنوان " دور التأمينات على الحياة في تطوير منظومة القروض الاستهلاكية في البنوك التجارية الجزائرية" للباحثة بولغرم وريدة و الموجودة بجامعة علي لونيسي البليدة2 والتي تم مناقشتها خلال الموسم الجامعي 2023/2022، حيث تطرقت الباحثة إلى تقديم فكرة شاملة و واضحة عن التأمينات على الحياة، و الوقوف على واقع دور التأمينات على الحياة على مستوى البنوك التجارية عند منح القروض الاستهلاكية من خلال منتج تأمين الوفاة، وخلصت أن التأمينات على الحياة أحد أهم أنواع تأمينات الأشخاص، إلا أنه رغم الإمكانيات المتوفرة لها لم ترتقي بعد للمستوى المطلوب ، سواء كان ذالك من حيث المساهمة في القطاع التأمين بصفة خاصة ، أو المساهمة في الإقتصاد الجزائري بصفة عامة.

9. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقا للشكل التالي:

- **الفصل الأول**:إطار عام حول البنوك و القروض تم تقسيمه إلى مبحثين نبرز فيه نظرة عامة عن أهمية البنوك و عموميات حول القروض البنكية من تعريفات، أنواع و وظائف و مخاطر.

- **الفصل الثاني**: تطرقنا للإطار النظري للقروض الاستهلاكية في الجزائر من خلال مبحثين تمثل الأول في ماهية القروض الاستهلاكية و أنواعها و مخاطرها و ضمانتها، أما المبحث الثاني فتضمن مراحل تطور القروض الاستهلاكية و أهدافها.
- **الفصل الثالث**: خصص للدراسة التطبيقية في وكالة القرض الشعبي الجزائري لولاية البويرة ، حيث قسم لمبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم البنك ووكالته بالبويرة كهيئة مستقبلة، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض ما تقدمه هذه الوكالة من قروض استهلاكية والإجراءات المتخذة في ذلك.

الفصل الأول:

مفاهيم عن البنوك و القروض

تمهيد:

تعد البنوك المحفز للأنشطة المختلفة، لما تقوم به من إستعاب للموارد المالية من وحدات النقد الفائض، ومن ثم توجيهها نحو الوحدات التي تعاني من عجز في تمويل عملياتها. ولهذا تلعب البنوك دورا هاما على مختلف الأصعدة، و تأثر تأثيرا قويا في جميع المجالات.

وتشكل ما يسمى بالقروض البنكية الركيزة الأساسية لنشاط البنوك وبالرغم من تطور طرق التمويل إلى أن الطلب عليها مرتفع جدا مع وجود شروط وتقنيات لتفادي أي خطأ أو خلل في النظام البنكي لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية البنوك وأنواعه ووظائفه وعموميات حول القروض البنكية من مفهوم والمخاطر .

وانطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية البنوك**
- **المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية**

المبحث الأول: ماهية البنوك

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية في الإقتصاد الوطني حيث أنها تمثل حلقة وصل بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي تتمثل مهمتها الأساسية في تمويل التجار و المنتجين و كذا الأفراد ومنه نستطيع القول أنها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : تعريف البنوك

إن كلمة بنك أو بنوك BANCOأصلها إيطالي ومعناها مصطبة بنكBANC وهي المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى ليصبح المنضدة comptoir التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة و تجري المتاجرة بالنقود.[1]

وردة عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه و تنميته و المجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.[2]

البنك منشاة مالية تقوم بجمع الودائع و قبولها ثم إقراضها قصد توظيف المال و إمداد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل.[3]

وبناءا على التعريفات السابقة للبنك يمكن اعتباره مؤسسة مالية تقوم بتلقي الودائع من العملاء وتقديم خدمات مالية متنوعة مثل الإقراض وإصدار البطاقات الائتمانية وتقديم الاستثمار وغيرها بهدف تحقيق الربح وتلبية احتياجات العملاء في مجال المالي .

المطلب الثاني: أنواع البنوك.

للبنوك عدة أنواع من بينها :

1-البنوك التجارية:

تمثل أقدم البنوك وأكبرها تحصل على الأموال في شكل ودائع وتقدمها في شكل قروض في غالب الأحيان قصيرة الأجل و تسمى أيضا بنك الودائع لأنها تقبل الودائع و تلعب دورا مهما في التأثير على عرض النقود عن طريق هذه العملية.[4]

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الطبعة الرابعة ، 1988،ص24.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ،دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ،2006،ص13.

[3] خالد احمد علي محمود ، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية،2019،ص14.

[4] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الجزء 2 ،2012 ،ص111.

2-البنك المركزي:

هو هيئة تتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة وبما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي.[1]

3-البنوك الإسلامية:

يعبر عن نظام مصرفي متطور يجمع بين أسس العلم المصرفي و أسس أحكام الشريعة الإسلامية ويهدف إلى إزالة التعارض و تحقيق التوافق بين الأسس العلمية و التشريعية السماوية.[2]

4- بنوك الاستثمار:

يتركز نشاط بنوك الاستثمار في منح القروض التي لا تقل عن سنتين كتمويل نشاطات الاستثمار (مصانع عقارات, أراضي صالحة للزراعة) لذا فالودائع التي يقبلها تكون مستحقة كتواريخ أجلة وهو يعتمد بالدرجة الأولى على رأسماله الخاص الذي يكون عادة ضخما نوعا ما و على المنح الحكومية ويجلب زبائنه عن طريق الإغراء وذلك بإعطاء معدلات فائدة مرتفعة.[3]

5-البنوك المتخصصة:

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة.

أ-يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي.

ب-لا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب وكأحد الأنشطة الرئيسية لها.

ج-تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية و مصادرها الداخلية التي تتمثل في رأس المال و الاحتياطات و القروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.

هذا ويمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها إلى الأنواع التالية:

أ-البنوك الصناعية:

تقوم بتقديم السلف و القروض و مساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه و رفع مستوى الصناعة و المساهمة في أنشاء شركات صناعية و مثل ذلك البنك الصناعي.

---

[1] أسامة كامل،مستشار عبد الغني حامد،**النقود و البنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين،2006،ص126.

[2] علي سيد إسماعيل،**مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2006،ص22.

[3] خالد احمد علي محمود،فن **إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال**، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،(ب.س.ن)،ص16.

ب-البنوك الزراعية:

تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة , وقد قامت هذه البنوك لحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين ومثل ذلك بنك التسليف الزراعي والتعاوني.

ج-البنوك العقارية:

توظف أموالها في منح قروض ذات أجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية و ذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات وفي أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت أشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية ومثل ذلك البنك العقاري المصري التعميم أفضل.[1]

6- بنوك الادخار:

بنوك يدخر بها الناس و هي بنوك شعبية أصلا، لا تهدف الربح بصفة عامة و هدفها تجميع المدخرات الصغيرة.[2]

المطلب الثالث:وظائف البنوك

تسعى البنوك التجارية إلى تفادي الخسائر و تعظيم الأرباح من خلال قيامها بوظائف المتعددة، منها ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، و منها ما هو حديث جاء مصاحبا لتطورات العمل البنكي و توسع نطاقه.

1.الوظائف التقليدية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

_ قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب و بعضها لأجل محدد و ودائع ادخارية.

_ المساهمة في تمويل مشاريع التنمية وذلك من خلال منح القروض و الائتمان بصيغ مختلفة.

_ شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب المتعاملين معه.

_ خصم الأوراق التجارية.

_ دفع صكوك مسحوبة على المصرف أوأية مسحوبات أخرى.

_ خدمات البطاقة الائتمانية.

_ تحويل العملة للخارج لسد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الإستراد.

_ تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق و الممتلكات الثمينة و المهمة.

_ إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معه.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره،ص31،32.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي،**إدارة العمليات المصرفية**،مرجع سبق ذكره،ص64.

_ ادخار للمناسبات و غالبا ما تدخر الأموال لأغراض محددة كالزواج و تمويل نفقات الدراسة الجامعية و غيرها.

_ شراء الصكوك الأجنبية و صكوك المسافرين.

_ إصدار خطابات الضمان، و يقصد بخطاب الضمان هو تعهد كتابي من المصرف بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون إلى طرف أخر خلال الفترة المحددة.

_ تقديم خدمات استثمارية متعددة في مجال الدراسات الاقتصادية و الفنية و كيفية إدارة الأعمال.

_خدمات الحاسبة الإلكترونية فيما يتعلق بتصميم البرمجيات و التدريب و غيرها.[1]

2-الوظائف الحديثة:

تتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

_ تحصيل فواتير الكهرباء و الهاتف و الماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعينة، يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.

_ تحصيل الأوراق التجارية و المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

_ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري.

_ خدمات البطاقة الائتمانية.

_ إدارة الأعمال و الممتلكات للعملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية ذلك بقيام المسؤول بإعداد دراسة حالية للمروع الذي يقدمه العميل و هذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد البنك.

_ يقوم البنك بادخار للمناسبات عن طريق تجيع العملاء على الادخار لتغطية النفقات، موسم الاصطياف...الخ بمنحهم فوائد و تسهيلات ائتمانية مما يؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنك، وسداد المدفوعات نيابة عن الغير.[2]

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية.

تعتبر القروض البنكية أهم مصادر حصول البنوك على الأرباح حيث تعتبر أكثر أنواع الأصول عائد و ربحا فأنها تؤلف الجزء الأكبر من موجداته.

وبالتالي يعتبر منح القروض أهم الوظائف التي تؤديها البنوك و التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة و الحذر عند تقديم القروض للغير.

---

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**،دار وائل للنشر، عمان-الأردن ،الطبعة الثانية، 2003، ص ص 34،35.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة،**الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر،عمان-الأردن،2000،ص17.

المطلب الأول:تعريف القرض

وردة عدة تعاريف للقرض، و من أبرزها:

هناك من يسميه قرض و هناك من يسميه الائتمان و عرف بأنه قيام البنك بتزويد الأفراد والمؤسسات و الحكومة بالأموال الأزمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك القروض و فوائدها و العمولات و المصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد، مقابل تقديم ضمانات التي تساعد المصرف على استرجاع القرض .[1]

هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير، أفراد، مصارف، دول، وتتعهد برده مع الفوائد طبقا لإذن من السلطة التشريعية و الذي يتضمن تجديد مبلغ القرض و فائدته و مدته و كيفية تسديده.[2]

ومن خلال ما سبق من تعاريف يمكننا القول أن القرض هو مبلغ من المال الذي يقترضه الشخص أو المؤسسات من البنك لتلبية حاجياته الضرورية ويقوم باسترجاعه في وقت محدد متفق عليه معا فوائد محددة مسبقا .

المطلب الثاني: أنواع القروض.

تنقسم القروض حسب مدتها و حسب الغرض الذي تمنح من اجله:

أولا: أنواع القروض حسب مدتها:

1- **قروض متوسطة الأجل**: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لايتجاوز عمر استعمالها سبع(7) سنوات مثل: الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيز الإنتاج بصفة عامة و نظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.[3]

2- **قروض قصيرة الأجل**: تكون مدتها اقل من سنة و تلجا إليها الدولة لمعالجة الاختلاف.[4]

3- **قروض طويلة الأجل**:تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها و غالبا تفوق سبعة(7) سنوات ويمكن ان تتمدد أحيانا إلى غاية 20 سنة و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية).[5]

---

[1] مسعودي محمد لمين، **دور البنوك في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و البدائل الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قانون خاص ، جامعة باتنة-1- ، 2016 ،ص30.

[2] سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار جلاح ،جامعة الانبار ،(ب،س،ن) ، ص164.

[3] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، الطبعة السادسة ، 2007، ص74.

[4] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره ص165.

[5] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص75.

ثانيا: أنواع القروض حسب الغرض الذي يمنح من اجله:

1- **قروض إنتاجية:**و هي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمنشاة كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات الصنع و المواد اللازمة للإنتاج، و من هذه القروض ما تستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع .

2- **قروض تجارية:**هي التي تقوم البنوك التجارية بمنحها بغرض تمويل النشاط الجاري لفئات التجار بغرض مساعدتهم في شراء السلع للمتاجرة فيها، و يندرج تحت هذا النوع من القروض الممنوحة مقابل إيداع الأوراق التجارية لدى البنك و تلك الممنوحة لتمويل المحاصيل الزراعية و تتميز هذه القروض بقصر اجلها عادة و ارتباط بعضها وخاصة الزراعية بالموسمية.

3- **قروض استهلاكية:** وهي القروض التي تمنح لفئات معينة من المجتمع بغرض الحصول على سلع استهلاك الشخص أو لمقابلة نفقات معينة ليس في مقدور المقترض سدادها من دخله الحالي ، ومن أمثلة هذا النوع من القروض تلك التي تمنحها البنوك التجارية لموظفي الحكومة و القطاع العام.[1]

المطلب الثالث:مخاطر القروض.

أن منح القرض لأي زبون كان يرتكز على مبدأ الثقة أي ثقة البنك في هذا الزبون و مخاطرة القروض المصرفية تعني رؤية هذا المصرفي لثقته تخان من طرف زبونه و ذلك لعدم قدرة هذا الأخير على تسوية التزاماته أي تسديد المبالغ المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق لسبب من الأسباب سواء الإفلاس ، و الوفاة... ومن أهم المخاطر المرتبطة بالقروض البنكية كما يلي:

أولا: خطر التجميد:

هذا الخطر يتعلق بعدم قدرة العميل على سداد مبلغ القرض المتفق عليه في تاريخ استحقاقه بسبب ظروف صعبة، سواء كانت تتعلق بالسيولة المالية أو بعوامل خارجة عن سيطرته، مثل عدم القدرة على تحويل الأموال إلى العملة المتفق عليها. في هذه الحالة، قد لا يتسلم المصرف المبلغ المستحق في التاريخ المتفق عليه، مما يعرضه لخطر التجميد..[2]

ثانيا: خطر عدم التسديد:

هذا الخطر ينشأ عن عدم قدرة المدين على الالتزام بتسديد الديون المستحقة، مما يجعله عاجزًا وغير قادر على سداد جزء أو كل من ديونه. لذا، يُعتبر هذا الخطر واحدًا من أخطر أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك. ولهذا السبب، يجب على البنك التحقق من الأخلاقيات والالتزامات المالية للعميل قبل منح القرض. في حالة عدم التحقق من التزامات وأخلاقيات المدين، يمكن أن يتسبب البنك في نقص في

[1] د.محمد سعيد أنور سلطان ، **إدارة البنوك** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2005 ، ص ص 406 ، 407.

[2] د.خالد احمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،(ب،س،ن)،ص70.

حصيلته النقدية نتيجة عدم استرجاع الأموال المستحقة عليه. ويمكن أن تكون هذه الأسباب ناتجة عن أسباب خاصة بالمدين أو أسباب خارجة عن إرادته..[1]

1_المخاطر ألخاصة وهي مخاطر متعلقة ب:

أ- الخطر المالي:يكمن في قدرة الزبون على التسديد أو عدم قدرته لذا يقوم البنك بتقدير هذه الملائمة عن طريق دراسة وتشخيصه للعناصر المالية المتوفرة في طلب منح القرض (الوثائق المحاسبية مثل الميزانيات ، جداول حسابات النتائج...) وذلك قبل اتخاذ قرار منح القرض كما تقوم بدراسة الحالة المالية لمؤسسة الزبون لمعرفة قدرتها على التسديد من جهة والتأكد من أن مطالبها هي الاحتياجات الفعلية من جهة أخرى .[2]

ب :الخطر القانوني:هذا الخطر مرتبط أساسا بالوضعية القانونية التي على أساسها يمارس الشخص الطبيعي أو المؤسسة نشاطها و مدى العلاقة بين المساهمين الآخرين و كذلك نوع النشاط الذي تمارسه هل هو شرعي أو غير شرعي من الناحية القانونية ،و عليه فان البنك يقوم بتحليل و دراسة كاملة و شاملة عن الشخص الطبيعي أو المؤسسة فعليه أن يطلع على عدة عناصر لتأكد من شفافية و شرعية هذه المؤسسة و هي:[3]

-النظام القانوني الذي تقوم عليه المؤسسة.

-السجل التجاري.

-وثائق الملكية أو إيجار.

-علاقة المساهمين بالمسيرين.

ومن اجل تفادي هذا الخطر القانوني يجب إتباع الإجراءات التالية:

-الدراسة الجيدة و بدقة لشخصية العميل قبل التعاقد.

-التأكد من المعلومات الخاصة بالعميل و عن النشاط الذي يمارسه من الناحية القانونية.

-الدقة و الوضوح في تحرير العقود.

ج-الخطر الإنساني:

على غرار ما يوجهه البنك من مخاطر مالية فانه يتعرض إلى مخاطر بشرية ،بحيث يصعب عليه تقييم سلوك مسيري المؤسسة أو كل شخص على حدا ، بحيث يعتبر سلوك مسيري المؤسسة العامل الأساسي في تحديد و تقييم عملاء و خاصة في عصرنا الحالي فان سمعة المؤسسة تتجسد في شخصية مسيريها من خلال كفاءتهم في التسيير.

---

[1] قاسيمي أسيا، **تحليل ضمانات في تقييم جدوى و تقويم القروض في البنك**،رسالة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم و التسيير فرع مالية،ص29.

[2] خالد احمد علي محمود، مرجع سبق ذكره،ص ص 70، 71.

[3] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات المالية**،(ب،د،ن) مكتبة الإسكندرية ، (ب،س،ن)،ص5.

ولتفادي هذا الخطر البشري يجب على إدارة البنك إتباع هذه الخطوات:

- بناء قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات الكافية حول شخصية العميل أو العملاء لدى البنك.
- التعرف على معدلات الأرباح التي يحققها العملاء في أعمالهم و مقارنتها بالربح المحقق من العملية.[1]

2-المخاطر الخارجية:وهي مخاطر تخص:

أ - مخاطر قطاع النشاط أو المخاطر المهنية:

هذه المخاطر مرتبطة بفروع النشاط التي تعتمد على إيراداتها المستقبلية، والخطر يكمن في التغيرات التي قد تطرأ على ظروف الاستغلال الصناعي والتجاري. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل هذه التغيرات ندرة المواد الخام المستخدمة في عملية الإنتاج، وانخفاض الأسعار، والتطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى تغييرات في طرق الإنتاج وظهور منافسة بتكاليف أقل، بالإضافة إلى تغير أذواق المستهلكين. كل هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حصة الشركة في السوق، مما ينعكس سلبًا على إيراداتها ويجعل من الصعب عليها تسديد ديونها.لذلك، ينبغي على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار جميع هذه العوامل قبل اتخاذ قرار بمنح القرض، لتقليل مخاطره وضمان قدرته على استرداد الأموال المقرضة بنجاح .

ب: المخاطرة العامة:

يكون خطر المدين في هذه الحالة مرتبط بالوضعية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للبلد إذأن الحروب و ما ينجز عنها من غلق المؤسسات و مصادر الأملاك و كذا الانهيارات يمكنها إلحاق أضرار بالمؤسسات و مرور البلد بأزمة اقتصادية.

كل هذه المخاطر ذات الطابع العام تعتبر من أصعب الأخطار بسبب عدم إمكانية تقديرها و تقييمها وتحديدها بدقة في دراسة ملف القرض و هذا راجع إلى أن الخطر يتجاوز إرادة المؤسسة و البنك من حيث قدرتهما على التحكم فيه، وعلى هذا الأساس إذا أراد البنك معرفة درجة حدة هذه المخاطرة العامة عليه أن يكون على دراية بالعناصر التالية : النظام الاقتصادي المختار، سياسة القرض، السياسة العامة الداخلية و الخارجية، إمكانية التمويل الخارجي.[2]

[1] منير إبراهيم هندي ،مرجع سبق ذكره ، ص38.

[2] خالد احمد علي محمود،مرجع سبق ذكره ،ص ص 72،71.

خلاصة الفصل الأول:

تلعب البنوك دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير القروض و الخدمات المالية للأفراد والشركات، حيث تعتبر القروض أداة مالية مهمة تساهم في تحفيز الاستهلاك و تمويل المشاريع، وتساهم بشكل كبير في تعزيز الإقتصاد و الرخاء الاجتماعي. بالتالي يجب على البنوك و المقترضين أن يتعاملوا بحذر و مسؤولية لضمان استخدام القروض بشكل مستدام و فعال لتحقيق الفوائد الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

الفصل الثاني:

القروض الاستهلاكية ومراحل تطورها في الجزائر

تمهيد:

يعتبر منح القروض بمختلف أنواعها أهم وظيفة بالنسبة للبنوك التجارية و من بينها القروض الاستهلاكية حيث تتسم بزيادة الطلب عليها نتيجة لزيادة التكاليف المعيشية و تزايد احتياجات الأسر. تعتبر القروض الاستهلاكية وسيلة لتلبية احتياجات الشراء الضرورية مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية والأثاث ومع ذلك فإن تزايد الديون المتراكمة يشكل تحديا اقتصاديا و اجتماعيا ، حيث يمكن إلى زيادة الضغط المالي على الأسر و تقييد قدرتها على الاستثمار أو الادخار للمستقبل.

وانطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية القروض الاستهلاكية ومخاطرها**
- **المبحث الثاني:: مراحل تطور القروض الاستهلاكية في الجزائر و أثرها على الإقتصاد**

المبحث الأول: ماهية القروض الاستهلاكية ومخاطرها

تميز تمويل النفقات الاستهلاكية في بعض جوانبه عن تمويل النفقات الإنتاجية و الاستثمارية لمنشآت العمال في تأثيره المباشر على الإنفاق الاستهلاكي، و يتضمن التعجيل بالحصول على الموارد (نقدية أو عينية) مع التزام المستهلك بردها في وقت لاحق و توجد عدة تعاريف للقروض الاستهلاكية ، نستعرض منها:

المطلب الأول: القروض الاستهلاكية:

هي تلك القروض التي تستخدم للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ، و يتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته و تقدم ضمانات لها مثل تحويل الموظف للمراقبة من طرف البنك ، ضمان شخصي أخر، أوراق مالية، رهن عقاري[1].

كما تعرف بأنها القروض التي تمكن الأفراد من الحصول على السلع و الخدمات بسهولة و يسر بما يتناسب مع دخولهم الجارية، باعتبار أن دفعهم الائتمان السلع الاستهلاكية التي يحصلون عليها سيكون مؤجلا بالتقسيط لفترات زمنية مستقبلية، و عادة ما تكون هذه السلع الممولة من السلع المعمرة[2].

لقد عرف المشرع الجزائري قرض الاستهلاك في المادة 450 في القانون المدني الجزائري على أنه " هو عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أي شيء مثلي أخر، على ان يرد إليه المقترض عند نهاية القرض نظيره في النوع، و القدر، و الصفة"[3].

في حين حدد المشرع الجزائري فترة انتهاء القرض الاستهلاكي من خلال المادة 457 من القانون المدني الجزائري التي نصت على :" ينتهي قرض الاستهلاك بانتهاء الأجل المتفق عليه" [4]، ويكون الدفع فيه على أقساط مؤجلا أو مجزأ.[5]

و بناءا على التعريفات السابقة، يمكن تعريف القروض الاستهلاكية على أنها القروض التي تمنح للمقترضين من أجل تلبية احتياجاتهما لاستهلاكية المختلفة و ذلك حسب متطلبات كل مقترض.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، 2008 ، ص 114 .

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، دار زهران النشر و التوزيع، عمان الأردن، 1999 ، ص 124.

[3] ج.ج.د.ش، المادة 450 من الأمر رقم 75-58 ، المؤرخ في 20 رمضان 1395 هـ الموافق ل 26 سبتمبر 1975 ، تعريف المشرع الجزائري لقرض الاستهلاك الجريدة الرسمية، العدد 78 ، 30 سبتمبر 1975 ، ص (10 – 17) بتصرف.

[4] ج.ج.د.ش المادة 457 من الأمر رقم 75-58 ، الجريدة الرسمية ، نفس المصدر .

[5] مرسوم تنفيذي رقم 15_114 مؤرخ في 12 ماي2015 الجريدة الرسمية، 2015 العدد24،المادة2،ص11.

المطلب الثاني:أنواع القروض الاستهلاكية في الجزائر.

لم يرد أي تنظيم قبل عام 2015 يحدد فيه أنواع القروض الاستهلاكية إلا مع صدور قرار وزاري[1]، حيث حدد هذا القرار قروض الاستهلاك كما يلي:

قروض الرفاهية:

هو قرض موجه لتحسين المستوى المعيشي، و للحصول على الكماليات و الرغد،، والقرار الوزاري حدد قروض الرفاهية في ما يلي:

_ الحواسيب، وباقي العتاد المعلوماتي و ملحقاته .

_ أجهزة التلفزيون ، الفيديو ، الصوت(mp3)، آلات التصوير، الكاميرات الرقمية ، أجهزة التدفئة ، المكيفات الهوائية ، المبردات.

_ معدات المطبخ المنزلي .

_ معدات الغسيل المنزلي.

_ الأجهزة الكهرو منزلية الصغيرة .

_ الأثاث ، جميع الأثاث الخشبي و ملحقاته أو كل ما له صلة بالاستخدام المنزلي.

_ صناعة أقمشة المفروشات ، السجاد ، البساط و الأغطية.

_ الخزف و الخزف الصحي.

قروض المركبات:

هو قرض مخصص لشراء مركبة سياحية، كما يدخل تحت هذا النوع كذلك قرض الدرجات النارية، والقرار الوزاري حدد قروض المركبات في ما يلي:

_ السيارات السياحية.

_ الدرجات النارية و ثلاثية العجلات.

كما تختلف المنتجات المقدمة في القرض الاستهلاكي بالنسبة للبنوك الأخرى فلكل بنك له خدمته الخاصة ليست مجبرة على تقديم كل المنتجات السالفة الذكر. فنجد مثلا البنك القرض الشعبالجزائري يقدم قرض الاقتناء مركبات وقرض الاقتناء الأثاث والأجهزة الكهرو منزلية و الأجهزة الإلكترونية[1].

[1]قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1437 الموافق 31 ديسمبر سنة 2015 يحدد شروط و كيفيات العروض قي مجال القرض الاستهلاكي الصادر في الجريدة الرسمية رقم 1 المؤرخة في 25 ربيعالأول1437هـ الموافق ل 6 يناير 2016ص20.

المطلب الثالث: مخاطر و ضمانات القروض الاستهلاكية

تتمثل مخاطر قروض الاستهلاك و ضماناتها فيما يلي:

الفرع الأول : مخاطر القروض الاستهلاكية

رغم إن المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها المصرف تتجسد في هذا النوع من القروض " القروض الاستهلاكية" من خلال المخاطر الائتمانية و التي تنشأ بفعل عوامل متعددة إلا أن هناك مخاطر أخرى و هي:

1-المخاطر الائتمانية:

يُعتبر التوسع في منح الائتمان نشاطًا أساسيًا للبنوك، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى قدرة المقترضين على سداد الديون. يُلاحظ أن منح الائتمان قد يزيد من احتمالية تغيير قدرة المقترضين على السداد، وقد ينخفض ذلك بعد فترة زمنية نتيجة لعوامل متعددة، مما يجعلهم غير قادرين على تسديد الديون. وبالتالي، تعتبر هذه المخاطر من بين أهم المخاطر التي تواجه البنوك. بالإضافة إلى ذلك، تنشأ مخاطر التركيز الائتماني نتيجة تركيز البنك في التعامل مع عميل واحد أو مجموعة من العملاء، أو بسبب عدم التنويع في الصناعات أو القطاعات الاقتصادية. فإذا واجهت إحدى هذه الصناعات أو القطاعات صعوبات مالية وعجزت عن السداد، فإن ذلك قد ينتقل لتؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة بها.

2-مخاطر التشغيل:

تحدث التغيرات في مصاريف التشغيل عادة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية تؤثر على عمليات المنشأة. وتنبعث من هذه التغيرات عادةً نتائج مختلفة عن المتوقع، مما يؤدي إلى انخفاض في الدخل وقيمة المنشأة. بعض البنوك قد لا تكون لديها الكفاءة الكافية لمراقبة التكاليف المباشرة بشكل فعال.

3-مخاطر أسعار الفائدة:

هذه المخاطر تنشأ من عدم اليقين بشأن تقلبات أسعار الفائدة في المستقبل. عندما يتعاقد المصرف مع العميل على سعر فائدة محدد، وترتفع بعد ذلك أسعار الفائدة في السوق، فإن العائد الذي يحققه

[1] بولغلم وريدة، **دور التأمينات على الحياة في تطوير منظومة القروض الاستهلاكية في البنوك التجارية الجزائرية**، دراسة حالة شركة التامين الجزائرية للحياة و البنك الوطني الجزائري، أطروحة دكتورة اقتصاد التأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة لونيسي، البليدة 2 ، 2022 ص ص 81 -82 .

المصرف من القرض قد يكون أقل من العائد الحالي في السوق. هذا يعني أن المصرف قد يكون قد خسر الفرصة في الاستفادة من العائدات الأعلى المتاحة في السوق.

الفرع الثاني : ضمانات القروض الاستهلاكية

للقروض الاستهلاكية ضمانات خاصة بها و هي:

الضمانات الشخصية تركز على التعهد الذي يقوم به الأفراد، حيث يعدون بتسديد الديون في حال عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم في تاريخ الاستحقاق. وبناءً على ذلك، لا يمكن للمدين أن يقدم الضمان الشخصي بنفسه، وإنما يتطلب ذلك تدخل طرف ثالث ليلعب دور الضامن[1].

المبحث الثاني: مراحل تطور القروض الاستهلاكية في الجزائر وأثرها على الاقتصاد

سنتناول في هذا المبحث مراحل تطور القروض الاستهلاكية في الجزائر ثم نعرض أثر هذه القروض على أي اقتصاد

المطلب الأول: مراحل تطور القروض الاستهلاكية في الجزائر

إن مراحل تطور القروض الاستهلاكية في الجزائر سواء من حيث النوع أو من حيث التنظيمات القانونية مر على ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة منح القروض الاستهلاكية دون تنظيم واضح

إن هذه المرحلة بدأت من ظهور القروض الاستهلاكية في الجزائر والذي يعود إلى نهاية الستينات من القرض الماضي واستمرت حتى عام 2009، فخلال هذه المرحلة لم يرد أي تنظيم قانوني يوضح كيفية منح القروض الاستهلاكية أو أنواعها إلا من خلال تلميحات سطحية والتي من بينها القانون المدني الجزائري أو من خلال القانون رقم 09-03 الذين نجد فيهما إلا تعريف قرض الاستهلاك دون تحديد شروط أو كيفيات منحه، فالمادة 20 من القانون 09-03 تقول أنه " تحدد شروط وكيفيات العروض في مجال قروض الاستهلاك عن طريق التنظيم" لكن لم يصدر هذا التنظيم خلال تلك السنة.

بالرغم من ظهور قروض الاستهلاك سنوات الستينات إلا أن الظروف الاقتصادية أدت إلى التوقف عن العمل به ، دون استمرار هذا النوع من القروض منذ سنة 1970 ، و قد سمحت الحكومة الجزائرية في بداية القرن الحالي العمل بالقروض الاستهلاكية و ذلك تماشيا مع تطورات السوق و تطور الثقافة الاستهلاكية كل منهما على حدا .

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك الطبيعية الرابعة**، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 2005 ، ص 165 -167 .

إن أرقام قروض الاستهلاك تعتبر قليلة جدا خلال هذه المرحلة، فهناك من يسميها بالقروض الموجهة للأفراد من أجل تمويل شراء مركبات وعقارات، حيث عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الثلاث (2005 -2007) فقد تجاوزت 220 مليار دج سنة 2007 منها 160 مليار دج كقروض عقارية و60 مليار دج قروض لشراء السيارات، في حين لم تتجاوز قيمة القروض البنكية 70 مليار دج سنة 2006[1] .

المرحلة الثانية : مرحلة توقيف منح القروض الاستهلاكية

رغم الإقبال الملحوظ على القروض الاستهلاكية في بداية القرن الجديد إلا أن الدولة قامت سنة 2009 بتوقيف منح هذه القروض الاستهلاكية، وقد ورد ذلك من خلال قانون المالية التكميلي 2009، فالمادة 75 منه نصت على أنه " يرخص للبنوك بمنح القروض للأفراد إلا في إطار القروض العقارية " [2] ، واستمر هذا التوقيف حتى بداية عام 2015.

يعود سبب توقف و إلغاء منح القروض الاستهلاكية الذي دخل حيز التنفيذ في شهر أوت 2009 إلى :

- نقص السيولة المتوفرة لدى البنوك بسبب تراكم القروض المتعثرة لديها.

- ارتفاع فاتورة الواردات حيث وصل الإستراد إلى رقم قياسي بلغ 35 مليار دولار عام 2008 الذي صاحبها انخفاض و تراجع في أسعار النفط العالمية من 147 دولار للبرميل في يوليو 2008 إلى نحو 70 دولار للبرميل سنة 2009 .

- وجود فرغات قانونية تجعل المقترض عرضة للشروط التعسفية للبنوك و المؤسسات المالية بسبب غياب أحكام تشريعية و تنظيمية متعلقة بمنح القروض الاستهلاكية مثل عدم تحديد نسبة الفوائد و مدة القرض و عدم تسقيف مبلغ القرض الاستهلاكي[3].

- تأخر البنك المركزي في إنشاء ما يسمى بمركزية المخاطر والذي يعمل كهيئة استشارية للحصول على المعلومات اللازمة حول المفترض من أجل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه. كانت نشأته القانونية ضمن المادة 98 من الأمر 03 -11 المتعلقة بالنقد و القرض و التي تنص على " ينظم بنك الجزائر مصلحة مركزية مخاطر المؤسسات و مركزية مخاطر العائلات و مركزية المستحقات غير مدفوعة فهي

[1] عميرة إسماعيل، **أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد الجزائري**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، 2017 ، ص 141.

[2] الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخة في 4 شعبان 1430 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2009 ، ص 16.

[3] عثماني مرابط حبيب ، برايك طاهر، **الرؤية الجديدة و الفعالة لعرض قرض الاستهلاك في الجزائر** ، دراسة في ضوء المرسوم التنفيذي رقم 15 - 114 ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 09 ، العدد 01 ، الجلفة 2016 ، ص 384 .

تتضمن قاعدة البيانات التي تمكن البنوك من الحصول على مجموعة من المعلومات التي تساعده في اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه، و تقدير درجة المخاطر التي قد يتعرض لها[1].

إن تحليل الأسباب السالفة الذكر نفهم من ورائها أن سبب توقيف منح القروض الاستهلاكية هو أنها لم تخدم الاقتصاد الوطني .

المرحلة الثالثة : مرحلة إعادة تنظيم منح القروض الاستهلاكية

انطلقت هذه المرحلة من صدور المرسوم التنفيذي 15-114[2] الذي فتح المجال أمام البنوك لتقديم القروض الاستهلاكية ، فوفقا للمادة 04 من هذا أن القروض الاستهلاكية مقتصرة على اقتناء المواد المنتجة محليا[3] ، وذلك بهدف تشجيع و رفع القدرة الشرائية للأفراد و تشجيع الاستهلاك المحلي و الإنتاج الوطني، ثم تم توضيح نشاطات ونوع المواد المؤهلة لهذا النوع من القروض من خلال قرار وزاري مشترك[4] تم المصادقة عليه من طرف وزراء المالية ، الصناعة والمناجم ووزير التجارة ، والمواد المؤهلة للقروض الاستهلاكية تم عرضها سابقا ، أما من حيث معطيات ما تم تقديمه من طرف البنوك فهي تختلف من بنك إلى آخر وهي قليلة جدا ، سنكتفي لاحقا بعرض معطيات القرض الشعبي الجزائري الذي قمنا بدراسة تطبيقية فيه.

المطلب الثاني: أهداف القروض الاستهلاكية في الجزائر:

تجتهد الجزائر كغيرها من الدول إلى حقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق نمو اجتماعي و اقتصادي،و هذا اعتمادا على مجموعة من الطرق و الوسائل، نذكر من بينها القروض الاستهلاكية الموجهة للأفراد و التي يجب أن تتوفر على مجموعة من الشروط و يتم تصنيفها ضمن هذا النوع من القروض.

---

[1] فلة عاشور، **القروض الاستهلاكية في الجزائر بين منحها و إعادة إطلاقها** ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 01 ، بسكرة ، جوان 2015 ،ص 122

[2] مرسوم تنفيذي رقم 15-114 المؤرخ في 23 رجب 1436 هـ الموافق لـ 12 مايو 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي الصادر في الجريدة الرسمية عدد 24 الصادرة بتاريخ 13 مايو 2015 ، ص 10.

[3] قوال زواوية إيمان و آخرون، **الصيغة الجديدة للقرض الاستهلاكي و سياسة التجارة الخارجية في الجزائر** ، دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 13 ، سيدي بلعباس ، ديسمبر 2016 ، ص 81 .

[4] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1437 الموافق 31 ديسمبر سنة 2015،يحدد شروط و كيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي.

أولا : الأهداف الاجتماعية :

القروض الاستهلاكية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز القدرة الشرائية للأفراد وتلبية احتياجاتهم الشخصية والمنزلية. ومن خلال توفير وسيلة للأفراد للحصول على المنتجات والخدمات التي يحتاجون إليها دون الحاجة إلى دفع المبلغ كاملاً عند الشراء، تعزز القروض الاستهلاكية الراحة والطمأنينة للأفراد.

ثانيا : الأهداف الاقتصادية:

يمكن تحديد الأهداف الاقتصادية للقروض الاستهلاكية في الجزائر فيما يلي:

- تحقيق أكبر قدر من الإشباع.
- تطوير المنافسة وتعزيزها مع مراقبة أسواق المنتجات وأثرها على القدرة الشرائية للمتطلب.
- حماية القدرة الشرائية للموظفين والأفراد
- تشجيع الإنتاج الوطني من خلال تفعيل القرض الاستهلاكي لفائدة المنتجات المحلية[1].

المطلب الثالث: أثر زيادة القروض الاستهلاكية على الاقتصاد.

أولا: أثره على الاقتصاد الجزئي:

نحاول في العرض التالي كشف أهمية و دور القروض الاستهلاكية من الجانب الجزئي و هذا من خلال النقاط التالية:

1- **أثره على الإنتاج:** بما أن هذا القرض يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي، وبشكل خاص زيادة الاستهلاك في السلع المنتجة محلياً، فإنه يسهم في زيادة الطلب على هذه السلع بكميات كبيرة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاج والمبيعات. ونتيجة لذلك، تزدهر وتتطور المؤسسات الإنتاجية.

2- **أثره على المؤسسات المالية و البنوك:** تلعب المؤسسات المالية و البنوك دور الوسيط بين البائع والمشتري، و بالتالي تقوم بعملية الإقراض و هذا لشراء السلع المراد تمويلها، حيث يجبر الزبون على فتح حسابه البنكي لدى البنك مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الزبائن بصورة مربحة و سريعة.

3- **أثره على استهلاك العائلات:** إن القروض الاستهلاكية لها أهمية كبيرة في إحداث التوازن فيسوق السلع عن طريق تلبية حاجيات العائلات و الأفراد في ما يخص تمويل عملية شراء المنتجات الدائمة

[1] عثمان مرابط حبيب برايك طاهر، مرجع سابق ، ص 386 .

بالقرض، فالبنك يلعب دور الوساطة بين البائع و المشتري حيث يمكن للعائلات من تحقيق فرصة لرفع مواردها لكي تمول أملاك تريد الحصول عليها لسيارات، أجهزة إلكترونية.

ثانيا: أثره على الاقتصاد الكلي

سيكون للقروض الاستهلاكية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي نظرًا لتأثيرها على عدة عوامل. على سبيل المثال، يؤدي تأثيرها على العائلات إلى زيادة الطلب على السلع، مما يجعل الأفراد يلجؤون إلى البنوك لطلب القروض، بغض النظر عن اختلاف الدخل الشهري الذي يحصل عليه الأفراد. ونتيجة لهذه الزيادة في الطلب، يحدث رفع تدريجي في الإنتاج بالنسبة للمؤسسات المنتجة لهذه السلع الاستهلاكية، مما يعزز المنافسة بين الشركات المصنعة ويسهم في إنعاش وازدهار الاقتصاد الوطني في المستقبل.
بالإضافة إلى ذلك، يتيح تنوع الأسواق بالسلع المحلية للمؤسسات الاستثمار في عدة مجالات، مما قد يشجع على زيادة الاستثمارات الأجنبية أيضًا. وهذا بدوره يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي أكبر في المستقبل[1].

ثالثا: أثرها على المؤسسات التمويلية

1- **زيادة الطلب الفعال**: يعتبر نشاط تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية اذ أنها تؤدي إلى زيادة العمالة في حالة عدم وجود تشغيل كامل، كما أنه قد يؤدي الى التضخم في حالة وجود تشغيل كامل للموارد.

2- **ارتفاع القدرة الشرائية الفورية للمقترض**:عند إتمام عملية التمويل، يجب على المقترض تسديد الأموال المقترضة في مرحلة لاحقة، وهذا يؤدي إلى زيادة مؤقتة في القوة الشرائية. ومع ذلك، لا تتغير بشكل عام القدرة الشرائية للمقترض، حيث يجب عليه أيضًا دفع تكاليف الفائدة على القرض، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية في فترة لاحقة. على الرغم من ذلك، فإن تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة قد يكون نتيجة لاستخدام الأموال المقترضة بشكل ذكي، مثل الاستثمار في التعليم أو تحسين الظروف المعيشية، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الشخصي والوطني.

3-**زيادة الإيرادات**: إضافة إلى ذلك فإن إيرادات تمويل المستهلكين تعتبر من أهم إيرادات المؤسسات المالية ، و ذلك للتفاوت الكبير بين فوائد القروض الأمنية نسبيا مثل الإقراض بين البنوك[2].

---

[1] حسيبة شتحونة، **أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، 2014 ، ص 24 .

[2] حسيبة شتحونة، مرجع سابق، ص 22 .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا البحث نستنتج أن القروض الاستهلاكية وجدت من اجل تلبية حاجات الأفراد والمجتمع المتمثلة في شراء المواد الاستهلاكية المعمرة وتمويل احتياجاتها، وتعتبر وسيلة مهمة للأفراد لتحقيق أهدافها الشخصية و الاستهلاكية و لقد اهتمت المؤسسات المالية بهذا النوع من القروض والذي يعتبر من بين أهم نشاطاتها و ذلك بالحصول على فوائد بمنحها للقروض الاستهلاكية، وبالتالي الحصول على إرادات مالية ثابتة.

الفصل الثالث:

دراسة واقع القروض الاستهلاكية لدى القرض الشعبي الجزائري

تمهيد:

يسعى بنك القرض الشعبي الجزائري تدعيم مكانته بالتطور والابتكار، يتبنى عديد الأساليب والإستراتجيات للتوسع والنمو خاصة في مجال الخدمة المصرفية بابتكار منتجات وخدمات جديدة تتناسب مع تطلعات زبائنها و عملائها الذين أصبحوا يطمحون لخدمات أرقى وأسرع، ومن بين هذه الخدمات منح القروض الاستهلاكية التي أصبحت تلقى رواجا كبيرا داخل المجتمع الجزائري، ومن أجل عرض واقع هذه القروض لدى هذا البنك فإننا اخترنا وكالته بالبويرة من أجل عرض أنواعها، بالإضافة إلى إجراءات منحها، وقصد إجراء هذه الخطوات تم تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

- **المبحث الأول** : بطاقة تعريفية للقرض الشعبي الجزائري.
- **المبحث الثاني**:قروض الاستهلاك لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالبويرة وإجراءات منحها.

المبحث الأول : بطاقة تعريفية للقرض الشعبي الجزائري.

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد التأميم القرض الشعبي الجزائري .

المطلب الأول:تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

أولا: نشأة القرض الشعبي الجزائري :

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14_05_1967، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال،وقد تأسس على إنقاذ القرض الشعبي الجزائر، وهران ،عنابة وقسنطينة،والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي،كما اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى وهي :

_البنك الجزائري المصري بتاريخ 1 جانفي 1968 .

-الشركة المار سيلية للبنوك (SMC) بتاريخ 30 جوان 1968 .

_الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB) سنة 1971 .

_البنك المختلط ميسر MISR(BMAM)

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985 ، وتحول إلى 40 وكالة و 550 موظفا و8900 حساب من حسابات عملائه ،كما عرف التحولات التالية :

تعديل الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية (مؤسسة ذات أسهم) يحكمها القانون التجاري منذ 22-02_1989 ،أي قدر رأس ماله الاجتماعي 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج .

تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره و إدارته يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.
يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية و المالية للبنك ، الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG وعلى رأسها المدير العام PDG.

أما رأس المال الاجتماعي فقد حدد ب 15 مليون دج عند تأسيسه، فيما بعد عرف عدة تطورات كما يلي:

الجدول رقم (01): تطور رأسمال القرض الشعبي الجزائري

السنة	الرأس المال
1966	15 مليون دج
1983	200 مليون دج
1992	506 مليون دج
1994	9.31 مليار دج
1996	13.6 مليار دج
2000	21.6 مليار دج
2005	31.4 مليار دج
2008	39.2 مليار دج
2015	48 مليار دج
2024	200 مليار دج

المصدر:المعلومات المقدمة من طرف الوكالة(مصلحة القرض)

الشكل رقم (1): تطور رأسمال القرض الشعبي الجزائري

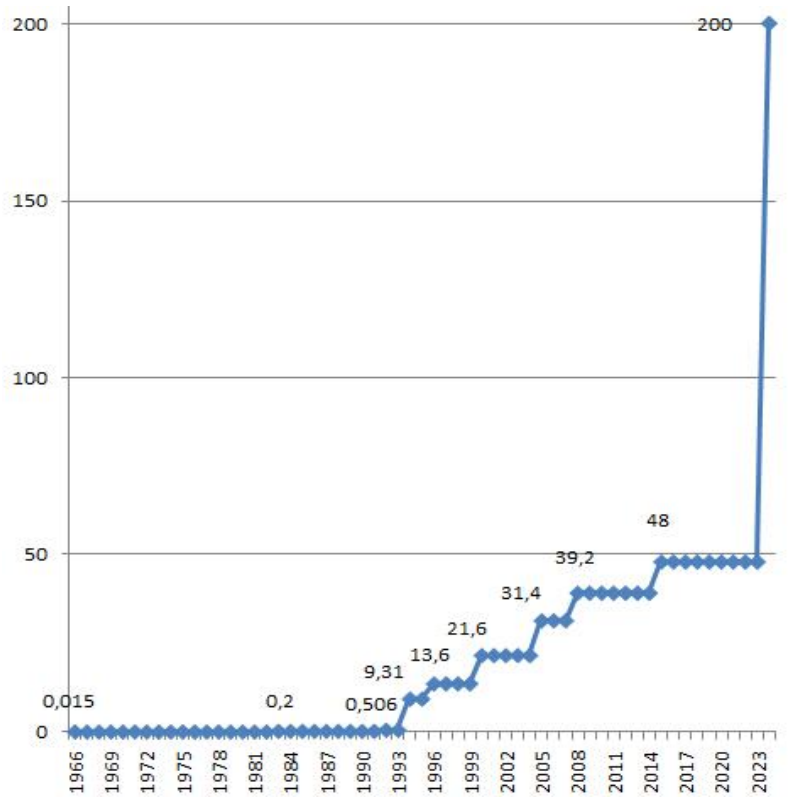

المصدر : من إعداد الطالبتين إعتمادا على الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) والشكل رقم(01) أن رأس مال القرض الشعبي الجزائري بقي على حاله منذ تأسيس البنك عام1966 والذي كان يقدر ب 15 مليون دينار، و أول رفع كان عام 1983 حيث رفع إلى 200 مليون دينار، ثم تم رفعه عام 1992 إلى506 مليون دينار أي بنسبة 153%، ثم بقي يرفع حوالي كل سنتين إلى 5 سنوات حتى وصل عام 2008 إلى 39.2 مليار دينار، و بعدها تم رفعه إلى 48 مليار دينار عام 2015، وأخر رقم وصله هو 200 مليار عام 2024، أي تم زيادته ب 316.7% وهي نسبة كبيرة، و هذا بزيادة ما يقارب 150 مليار دينار.

ثانيا:تنظيم القرض الشعبي الجزائري:كأي بنك تجاري للقرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين أطراف المكونة له.

1- **المديرية العامة**:يترأسها المدير العام الذي يعتبر بمثابة العضو المركزي و القيادي، حيث يقوم بعمليات الربط و المراقبة و التسيير بصفة عامة و هو الذي يصدر القرارات و الأوامر، كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك و تنفيذ المخططات و مراقبتها، و الى جانب الرئيس المدير العام مجلس إدارة القرض الشعبي الجزائري يترأسها رئيس مجلس الإدارة.

2- **المديريات المساعدة**:وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة في مجال ما:

- **المديرية العامة المساعدة للالتزامات**:وهي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية، لتقوم بتحضير و دراسة السياسة العامة للإقراض و تحديد الواجهة العامة للقروض و متابعتها.
- **المديرية العامة المساعدة للتنمية**:تظهر على تحسين و تنمية هياكل البنك و تطوير نمط التشغيل وتنظيمه وتكون كعنصر أساسي في إعداد مخططات نمو البنك و دراستها، كما تقوم أيضا بدراسة ميزانية البنك و مراقبتها،وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي و تنمية نظام المعلومات بشكل عام، ومن مهامها أيضا دراسة مشاريع الفروع الجديدة.
- **المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية**:مهمتها تتمثل في التمويل الخارجي و تسيير عملية الصرف، وتسع لتنمية العلاقات مع المنظمات المالية الدولية، في ترقية الصادرات الوطنية، والتفاوض من اجل الضمانات البنكية الدولية، و ضمان تحويلات للمراتبين الأجانب و تقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية.
- **المديرية العامة المساعدة للاستغلال**:هدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الربط و مراقبة تسيير شبكة الاستغلال: كما تشارك في إعداد مخطط التنمية و توسيع شبكة

الاستغلال، وتقوم بدراسة السوق و تصوير المنتجات و تحسين نوعية الخدمات، وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال.

- **المديرية العامة المساعدة للإدارة و الوسائل:** من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية و مخطط التشغيل، و تكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل و التجهيزات التقنية، مخططا لصيانتها و تطويرها، كما تخص هذه المديرية بإجراءات المحاسبة البنكية، بعمليات الطباعة و حفظ الأرشيف.
- **المديرية العامة للصيارفة الإسلامية:** من مهام هذه المديرية تطوير الخدمات المطابقة للشريعة الإسلامية مثل: القروض الإسلامية مثل المرابحة و الحسابات الإسلامية مثل حساب التوفير الإسلامي .

ثالثا: أهداف القرض الشعبي الجزائري:

يمكن أن يلخص أهداف القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات الأزمة عن طريق تقوية المراقبة.
- التطوير التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و كذا التسويق.
- التوسع ونشر الشبكة و اقترابه من الزبائن و كذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.
- تحسين و تطوير أنظمة المعلومات و كذا الوسائل التقنية.
- التحكم في القروض و كذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية.
- عملية وضعية التقديرات و مراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز المسؤولة.

رابعا: وظائف القرض الشعبي الجزائري:

أسندت للقرض الشعبي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف أهمها:

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.
- تقديم قروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل خاصة تمويل السكن و البناء و التشييد.
- تمويل القطاع السياحي و الأشغال العمومية، و البناء و الري و الصيد البحري.

وبالإضافة إلى التي ذكرناها و وفقا للمتطلبات الاقتصادية الجديدة، فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص و كذا العام، وأصبح حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور و نذكر أهمها:

- تحقيق مركزية القرار لإعطاء نوعية من المرونة لكسب الوقت و الزبائن.

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات الأزمة.
- التوسع و نشر الشبكة و اقترابه من الزبائن.
- تحسين و تطوير شبكة المعلومات و الوسائل التقنية الحديثة.
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- تقنية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولين.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

من أجل أن يحقق القرض الشعبي الجزائري جميع ما يطمح إليه كان لازما عليه أن يجند جميع الموارد البشرية و المالية مع تنظيم الهيكل الملائم،و يمثل الشكل التالي الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

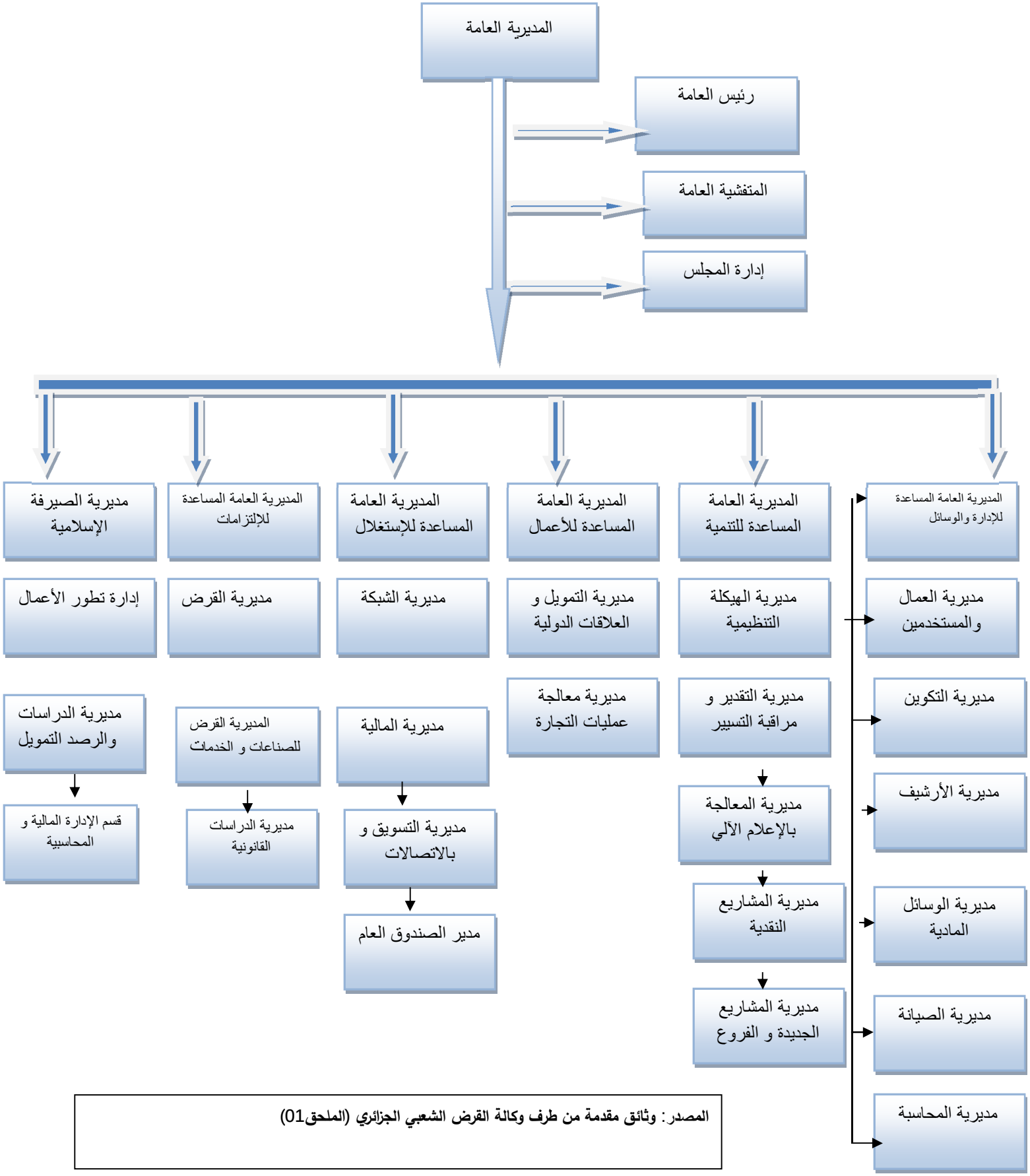

المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري (الملحق01)

المطلب الثالث: لمحة تعريفية لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالبويرة.

الوكالة البنكية هي الوحدة ضمن شبكة الاستغلال للبنك ولديها مهام محددة وتنظيمها مقسم الى هياكل متجانسة حسب نشاطها و الأهداف الموكلة إليها.

أولا:التعريف بوكالة البويرة(111).

تعتبر وكالة القرض الشعبي الجزائر تابعة لمجموعة الاستغلال تيزي وزو(827) ، وتأسست سنة1989 المنشأة بموجب القانون الأساسي المحرر من طرف الأستاذ ابن عبيد محمد الطاهر الموثق بالجزائر بتاريخ 1989/02/22 الكائنة بعمارة القرض الشعبي الجزائري مقابل محطة المسافرين بالبويرة، تربع على مسافة قدرها حوالي 200م، وتحتل الوكالة موقعها استراتيجيا في وسط مدينة البويرة، موقعها سهل عليها التعامل مباشرة مع زبائنها.

ثانيا: مهام الوكالة المستقبلة.

- ✓ إقراض الحرفيين،الفنادق، قطاعات السياحة،الصيد...
- ✓ تسليف قدماء المجاهدين قصد توفير مصدر الرزق.
- ✓ التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- ✓ تحسين التسيير و جعله أكبر فعالية من أجل ضمان التمويلات الأزمة.
- ✓ التطوير التجاري بإدخال تقنية جديدة في مجال التسيير والتسويق.
- ✓ دعم و توجيه المستفيدين في تجسيد أنشطتهم،لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- ✓ إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.
- ✓ الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك و المؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ و استغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.
- ✓ التكوين المستمر للموظفين.

ثالثا:مصالح الوكالة وهيكلها التنظيمي:

3_1 مصالح الوكالة

- ✓ **مصلحة الصندوق**:إن المهام الرئيسية التي يقوم بها الصندوق هي استقبال الزبائن ومعالجة جميع العمليات المتعلقة بالدينار والعملة الصعبة حيث هذه العمليات في ظل توفر سيولة نقدية، كما يقوم الصندوق بتسيير خزينة الوكالة و معالجة عملياتها المالية.

كما يتم فيها معالجة الأوراق التجارية المقدمة للتحصيل أو خصم من طرف الزبائن منها سند لأمر،الشيكات، كما تهتم المصلحة بالتحويلات التي يتم فيها نقل و تحويل مبلغ من المال من حساب إلى أخر بالإضافة إلى عملية المقاصة التي تجري كل يوم.

هذا بالإضافة إلى جملة من المصالح الأخرى نلخصها فيما يلي:

- قبض الملفات والدفاتر اليومية.
- دراسة عمليات وضع الصك.
- القيام بعمليات الصرف،الإيداع، السحب، البيع والشراء للعملة.

✓ **مصلحة القرض:**في هذه المصلحة تتم الدراسة الدقيقة للقرض و توقع الأخطار الناجمة عنه كما تقوم هذه المصلحة بتحديد القرض المسموحة ثم متابعتها و تغطية الديون.

ونجد في هذه المصلحة عدة مواد تنص كل منها على مهام معينة نذكرها فيما يلي:

أ_ في مادة الدراسة و التحليل:

استقبال و دراسة و تحليل طلبات القرض من أجل:

- إما لاقتراح المساهمات الموضوعية الممكنة ، أو إرسال طلبات القرض المبعوثة للجهة الأكثر كفاءة لمناقشتها.
- الوضع و القبض اليومي لملفات القرض.
- المتابعة الصحيحة و المتطورة لنشاط المؤسسات الزبونة.

ب_ في المادة الإدارية للقرض:

- إنشاء تصريحات القرض التابعة لوكالتها.
- استقبال الضمانات الملائمة للشروط المكتوبة.
- تحرير وتصريح شروط الضمان.
- متابعة استعمالات القرض المصرح به و ضمان اتجاهاتها للأمر الممول و التأكد من تعويضه في لأجله.
- إنجاز و نشر و استغلال الوضعية الإحصائية للتعهدات.
- متابعة الحقائق الفيزيائية للمشاريع الاستثمارية.

ج_ في المواد القانونية و النزاعات:

- التحقق من صحة الضمانات المستقبلية و تحويلها إلى ضمانات استغلال للتنسيق من أجل التأكد والاستحواذ.
- ضمان استمرارية قانونية للملفات.
- تعيين كل العملاء و التقنيات الأزمة لتغطية الديون.
- مراقبة الملفات الإدارية لفتح حسابات الزبون قبل تحويله لمدى الحياة إلى مجموعة استغلال.

✓ **مصلحة التجارة الخارجية:** هذه المصلحة تستجيب لمتطلبات و أوامر الزبائن الذين في الغالب لا يملكون معرفة كاملة و دراية بكامل قوانين و تنظيمات التجارة الخارجية، إذا يجب توعيتهم و توجيههم خاصة مع تطور و تعدد القوانين الدولية (التحويل، قوانين الصرف) و يتمثل دورها في:

- تنفيذ جميع العمليات التي تتم بين الأعوان الاقتصادية من بلدان مختلفة.
- نصح وتوجيه و إعلام الزبائن لتسهيل علاقتهم مع الخارج و لهذا للمصلحة تنظيم خاص بها تحت إشراف رئيس المصلحة:
- قسم التوطين مكلف بتوطين العمليات الخارجية.
- قسم الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي.

✓ **مصلحة الإدارة:** هي قسم أو جهاز في المؤسسات العامة يعني إدارة الشؤون الداخلية والإدارية للمؤسسة ويشمل ذلك العمليات المتعلقة بالموارد البشرية والمالية والتخطيط الإداري .

✓ **مصلحة المراقبة:** تقوم بمراقبة الحسابات وتسويتها ومراجعة أنشطة البنك والتأكد من تنفيذها بموجب القوانين واللوائح المعمول بيها ، ويقوم بإعداد وإرسال اليوم المحاسبي للوكالة واستخدام الوثائق والتقارير الصادرة عن الموقع المركزي ، وتهدف إلى الضمان الشفافية والنزاهة في إدارة الموارد وتحقيق الالتزام بالمعايير المحاسبية والمالية .

✓ **مصلحة الصيرفة الإسلامية:** تعني بتقديم الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ،مثل تقديم القروض الخالية من الفوائد وتوفير الحلول المالية التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية .

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للوكالة

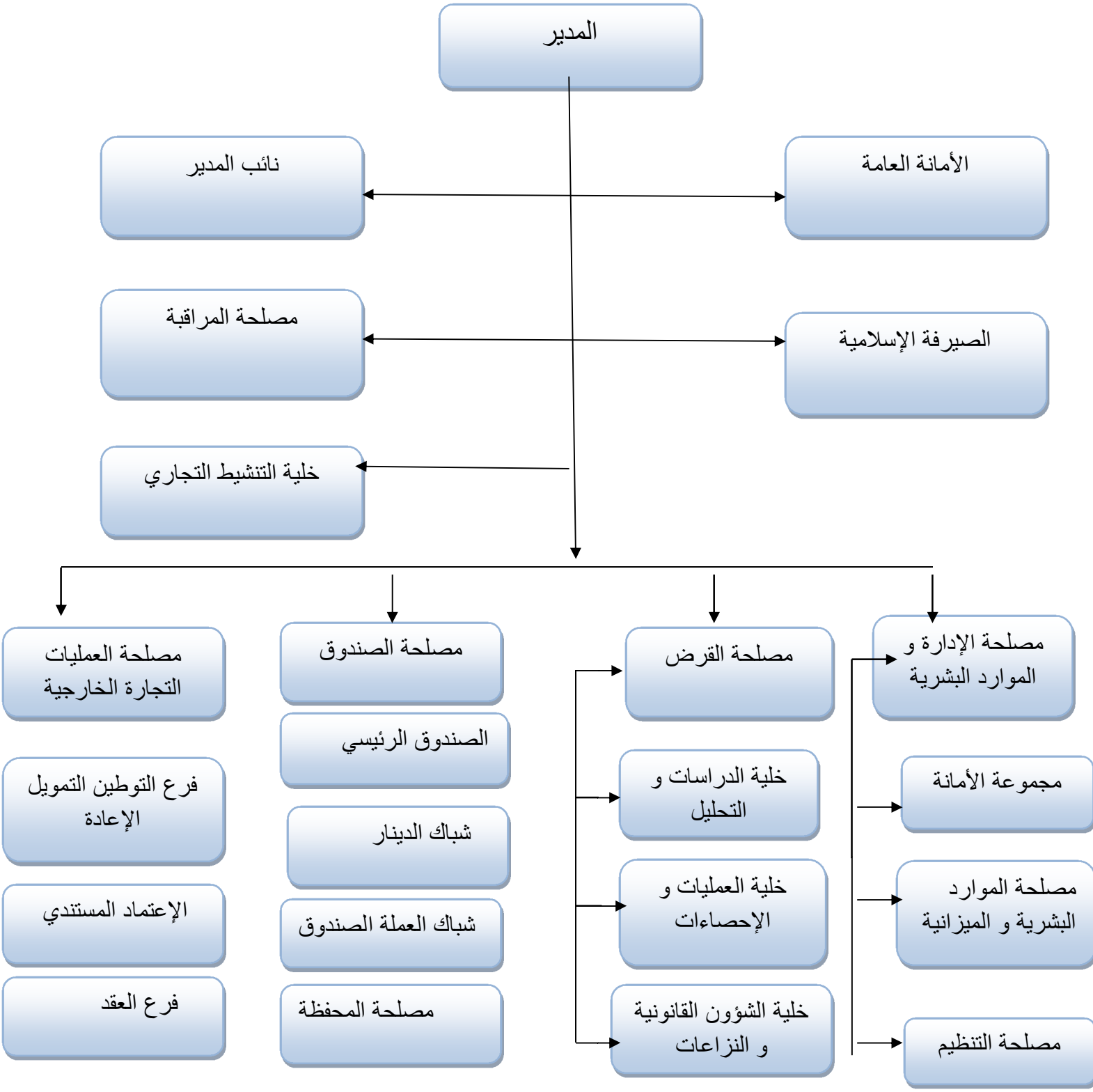

المصدر : معلومات مقدمة من الوكالة (الملحق02)

2 الهيكل التنظيمي:

يوضح الشكل السابق الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة(111) و المتمثل في:

- **أولا:المدير**: وهو العضو المركزي داخل الوكالة حيث يقوم بالتنسيق بين كل المصالح.
- **ثانيا:أمانة المدير**: هي سكرتيرة المدير، حيث تقوم باستقبال كل أعمال المدير والتكفل بكل مواعيده.
- **ثالثا:نائب المدير**: ويقوم بمساعدة المدير في أعماله و أخذ مكانه في حالة غيابه.
- **رابعا:مصلحة المراقبة**: تقوم بمراقبة كل عمليات و نشاطات الوكالة.
- **خامسا:مصلحة الإدارة**:تقوم بتحضير و دراسة المخططات المتبعة من طرف الوكالة.
- **سادسا:الخلية التنشيط التجاري**: تقوم بتدعيم النشاط التجاري و إحيائه.

المبحث الثاني: : قروض الاستهلاك لدى وكالة القرض الشعبي الجزائري بالبويرة وإجراءات منحها

قبل التطرق إلى الإجراءات التطبيقية التي تفرضها وكالة القرض الشعبي الجزائري بالبويرة من أجل منح القرض الاستهلاكي لابد من البدأ بعرض أنواع هذه القروض المتوفرة عند الوكالة

المطلب الأول:طبيعة و أنواع القروض المقدمة في الوكالة بما فيه الشروط الواجب توفرها في المقترض.

أولا: طبيعة و أنواع القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف الوكالة CPA.

إن طبيعة القروض الممنوحة من طرف القرض الشعبي الجزائري عبارة عن قرض استهلاكي لغرض شخصي، و يعتبر أحد وسائل الاستدانة من البنوك للاستفادة منها في خطط و برامج وذلك في إطار إعادة بعث و تفعيل الأنشطة الاقتصادية. و من بين أنواع القروض الاستهلاكية المقدمة من طرف الوكالة قرض السيارة، و قرض الأجهزة الكهرو منزلية:

1_ **قرض السيارة**(crédit Auto):قرض السيارة هو قرض مخصص لشراء سيارة جديدة مصنعة أو مركبة في الجزائر، و كذلك قرض السيارة هو تمويل موجه للأفراد الحاملين للجنسية الجزائرية و المقيمين في الجزائر، و لهم دخل ثابت.

كلفة قرض السيارة:

- حيث تقدر كلفة التسيير (4000دج) ألفين دينار جزائري دون احتساب الرسوم.
- نسبة الفائدة هي النسبة المتعامل بها في البنك مقدرة حالية ب 8.5% في السنة وهي نسبة متغيرة

إيجابيات قرض السيارة:

- قرض السيارة هو صيغة لتمويل السيارات المصنعة أو مركبة في الجزائر .
- تمويل يصل إلى غاية 90% من ثمن السيارة .
- فترة التسديد تتراوح مابين 12 إلى 60 شهرا أي 05 سنوات .
- سرعة معالجة الملف بحيث لا تتجاوز 05 أيام بالنسبة للملفات المقبولة .
- إمكانية تمويل عقد التأمين على الوفاة IAD.(invalidité absolue et définitive)

2_ **قرض أجهزة كهر ومنزلية و إلكترونية**(crédit confort) : وهو قرض مخصص لشراء الأجهزة الكهرومنزلية بأنواعها والالكترونية مثل : أجهزة التليفزيونية والحاسوب ،منقولات .... إلخ. أجهزتها مركبة في الجزائر ، تتراوح فترة تسديد هذا القرض 3 سنوات ، قرض بمساهمة شخصية .

ثانيا:الشروط الواجب توفرها في المقترض.

_ المقترض لا يتجاوز 70 سنة

_أن يكون دخله ثابت ومنتظم

_يجب أن يتمتع هذا الشخص بكامل قواه العقلية

_ مدة القرض تتراوح بين 03 إلى 05 سنوات .

_ أن يكون العميل الذي يريد الحصول على هذا النوع من القروض دخله الشهري يفوق 30الف دينار جزائري .

المطلب الثاني:إجراءات منح القروض الاستهلاكية.

أولا: مكونات ملف طلب القرض الاستهلاكي:

يحتوي ملف طلب القرض الاستهلاكي على الوثائق التالية:

_ طلب قرض وفق نموذج القرض الشعبي الجزائري .

_ نسخة من بطاقة التعريف الوطني البيومترية سارية المفعول.

_ بطاقة عائلية أو بطاقة شخصية للحالة المدنية .

_ شهادة إقامة .

_ عقد الميلاد رقم 12 .

_ شهادة عمل حديثة وكشوف الرواتب لثلاث أشهر (03) الأخيرة أو كشف الدخل السنوي بالنسبة للإجراء .

_ تنبيه جبائي أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الإجراء .

_ نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص (التجار الحرفيين المهنيين ... الخ)

_ تصريح المراجعة (التشخيص) من المركزية العامة للأخطار بالنسبة للمؤسسات والأشخاص " C R E M" ممضي حسب نموذج القرض الشعبي الجزائري .

_ فاتورة أولية لنوع القرض باسم المستفيد من القرض ، مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع (الإنتاج) على التراب الوطني ،تثبت بان موضوع طلب التمويل مصنعة أو مركبة في الجزائر .

_ وصل دفع كلفة تسير الملف .

_ قيمة عقد التامين على الوفاة IAD.

ثانيا:خطوات دراسة ملف القرض الاستهلاكي

يكون وفق المراحل التالية :

_ تحرير طلب القرض على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري .

_ تقديم وثيقة إثبات المداخل وفاتورة أولية .

_ يقدم البنك مقترح التمويل بعد القيام بعملية افتراضية للقرض .

_ لديكم مهلة 8 أيام لقبول مقترح القرض أو رفضه .

_ في حالة القبول، يدعوكم البنك لتكوين الملف .

_ بعد قبول الملف كاملا يتم إعلامكم كاملا بالرد في أجل أقصاه 5 أيام .

_ بعد التأشير بالقبول على ملفكم ، يدعوكم البنك إلى :

- فتح حساب جاري
- التوقيع على اتفاقية القرض
- دفع كلفة التسيير
- صب المساهمة الذاتية
- دفع عقد التأمين

المطلب الثالث: نموذج تمويل القرض الاستهلاكي من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة(111).

سنرى من خلال هذا المطلب كيف تتم دراسة طلب تمويل قرض استهلاكي من خلال عرض حالة السيد "ر" ومختلف الإجراءات التي يقوم بها البنك لعملية التمويل.

سنعرض عليكم حالة السيد "ر" الذي رغب بشراء الأجهزة الكهرو منزلية التي يقدر سعرها ب 27.000.000دج مائتان و سبعون ألف دينار جزائري، حيث يتقاضى السيد "ر" أجرا شهريا قدره 30.981.91دج(**الملحق3**)، قرر في الاقتراض من أجل شراء الأجهزة فتوجه إلى القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة فتمت عملية الصفقة كما يلي:

- ✓ قام السيد "ر" بتحديد نوع الأجهزة الكهرو منزلية المتمثلة في: غسالة ملابس، مكيف هوائي، تلفاز، ثلاجة، فرن كهربائي، مركبة في الجزائر و هذا شرط ضروري أن تكون الأجهزة الكهرو منزلية مركبة في الجزائر، حيث استخرج فاتورة مبدئية من المزود الخاص (**الملحق4**).
- ✓ توجه السيد "ر" إلى القرض الشعبي الجزائري معبرا عن رغبته في شراء الأجهزة الكهرو منزلية حاملا معه جميع الوثائق المطلوبة في ملف التمويل (**الملحق5**).
- ✓ بعد دراسة الملفات الخاصة بطلبات التمويل دراسة تفصيلية من طرف الوكالة تم اتخاذ القرار بقبول منح التمويل لسيد "ر" تبلغ قيمته 24.300.000، فقامت الوكالة البنكية بالبويرة بإشعاره قد تم قبول ملفه(الموافقة البنكية) بمنحه التمويل(**الملحق6**) ليتخذ جميع الإجراءات اللازمة.
- ✓ قام السيد "ر" بإمضاء اتفاقية قرض استهلاكي لاقتناء منتجات استهلاكية(**ملحق7**)، ويقوم بتسجيلها لدى مصلحة التسجيل، ويقوم أيضا بإمضاء 36 سند لأمر تحمل القسط الشهري للدين البالغ 7.871.78دج ويمثل هذا المبلغ ، المبلغ الإجمالي الذي يكون مستحقا بقوة القانون عند تاريخ الاستحقاق(**الملحق8**)، ويقوم أيضا بدفع عمولة التسيير المقدرة ب4.760.00 عند التوقيع على هذه الاتفاقية.
- ✓ يقوم السيد "ر" بإمضاء تصريح بالاقتطاع من حسابه الخاص.
- ✓ يقوم السيد "ر" بدفع المساهمة الذاتية المقدرة ب 10% أي 27.000.00دج سبعة وعشرون ألف دينار جزائري من حسابه لدى القرض الشعبي الجزائري.
- ✓ تم التمويل بتسديد البنك لثمن الأجهزة الكهرو منزلية للمزود و كذا كافة المصاريف التي وافق على تحملها في حدود المبلغ المذكور (مبلغ القرض) و هذا بعد تسليم الوثائق الخاصة بها (الفاتورة، وثائق الشحن، مستند التسليم...إلخ).

- ✓ تمثل ثمن مبلغ بيع الأجهزة الكهرو منزلية للعميل "ر" في مبلغ الفاتورة المسددة للمزود مضافا إليها كل المصاريف و الملحقات الأخرى.
- ✓ التزم السيد "ر" بدفع ثمن الفائدة و الذي تبلغ نسبة 8.50% متغيرة سنويا دون احتساب الرسوم.
- ✓ قام السيد "ر" بتسديد قيمة عقد التأمين على الوفاة دفعة واحدة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لأحدى وكالات القرض الشعبي الجزائري تطرقنا إلى دراسة هيكله بمختلف مدرجاته من جهة و من جهة أخرى تطرقنا إلى تقديم الوكالة المستقبلة، حيث ختمت دراستي أن القروض الاستهلاكية في القرض الشعبي الجزائري تعتبر جزءا أساسيا من النظام المالي و تلعب دورا حيويا في تعزيز الإقتصاد و تحسين المستوى المعيشي، حيث أصبح رائجا مؤخرا و مستقطبا للكثير من الأفراد نظرا لسهولة تسيير العملية،و يسمح للمواطن على اقتناء الضروريات وفي نفس الوقت يقلل من الأعباء على المواطن، وتتطلب هذه القروض إدارة فعالة و سياسات مالية شفافة لضمان استدامة النظام المالي.

خاتمة

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة ركيزة أساسية في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لأخر مع تطورات التي تطرأ على اقتصاديات الوطنية ، فهي تلعب دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي و العالمي و تكتسي أهمية بالغة في مختلف الدول باعتبارها من بين القطاعات الحساسة، فالبنوك التجارية هي الحجر الأساسي في النظام المصرفي و لها دور رئيسي في توفير القروض البنكية للشركات و الأفراد و تعتبر من أهم أدوات التمويل التي تساهم في تعزيز النمو لاقتصادي ، حيث استمرت في التطور إلى وقتنا الحاضر و أصبحت القروض من أبرز الطرق لتغطية الاحتياجات و تمكين الشركات و الأفراد في تحقيق أهدافهم المالية و التي عرفت إقبالا كبيرا من أفراد المجتمع من أجل دعم قوتهم الشرائية و تلبية رغباتهم و حاجياتهم فالقرض هو المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إراداته و الوسيلة المناسبة التي تمكنه من القيام بدور الوسيط المالي .

إن ظاهرة الاقتراض من البنوك بشكل عام ليس بالجديدة على مجتمعنا ما عدا القروض الاستهلاكية و التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات العشرين الماضية و التي كان لها الأثر الكبير في زيادة النزعة الاستهلاكية لدى الأسر الجزائرية، فأصبحت القروض الاستهلاكية مع مرور الوقت جزءا أساسيا من حياة الأفراد و تعتبر أداة تمويلية مرنة تسمح للأفراد بتلبية احتياجاتهم المالية الشخصية و توفي متطلباتهم عن طريق تمويل منتجات محلية مصنعة في الجزائر بغرض تحفيز الإنتاج المحلي و تطوره.

و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإطلاع على واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر من خلال دراستها لدى القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة، يمكن اختبار فرضيات السابقة كما يلي :

1. اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقا فيما يلي:

1) **اختبار الفرضية الأولى**: افترضنا أن للقروض البنكية بكل أنواعها نفس المخاطر و بعد الدراسة والتحليل توصلنا أن الفرضية خاطئة و هي أن هناك قروض قليلة المخاطر و التي من بينها قروض الاستهلاك و هناك قروض أكثر مخاطرة.

2) **اختبار الفرضية الثانية**:افترضنا سابقا أن تنظيم القروض الاستهلاكية في الجزائر مر بعدة مراحل وبعد الدراسة و التحليل توصلنا أن الفرضية صحيحة ، و قد مر تنظيم القروض الاستهلاكية بعدة مراحل، فالمرحة الأولى تم إطلاقها بدون تحديد شروط منحها ثم مرحلة التوقف ثم المرحلة الأخيرة وهي مرحلة تنظيم و تحديد شروط منحها بوضوح .

3) **اختبار الفرضية الثالثة**: افترضنا أن وكالة القرض الشعبي الجزائري للبويرة تمنح كل أنواع قروض الاستهلاك المعتمدة في التنظيم القانوني ، لكن بعد الدراسة و التحليل التي قمنا بها لدى الوكالة تبين أنها لا تقدم كل أنواع قروض الاستهلاك بل أصناف فقط و بالتالي الفرضية خاطئة .

2. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية و التربص الذي قمنا به في بنك القرض الشعبي الجزائري قد تم التوصُّل إلى النتائج التالية:

- تلعب قروض الاستهلاك دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بحيث تشجع الإنتاج الوطني المحلي و تلعب دورا مزدوجا اجتماعيا و اقتصاديا بحيث يسعى لتسهيل حيازة التجهيزات و الآلات والسيارات المراد اقتنائها من جهة و تسهيل عملية بيعها من طرف المؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى .
- أن البنك يقوم بعدة دراسات دقيقة خلال منحه للقرض .
- يعتبر الدخل أهم ضمان بالنسبة للقروض الاستهلاكية .
- للقروض أهمية بالغة في تحسين مستوى التنمية الاقتصادية و تطوير الاقتصاد .
- نستنتج أن الحد الأقصى للتمويل الاستهلاكي في البنك الوطني القرض الشعبي الجزائري يجب أن لا تتجاوز المدفوعات الشهرية الإجمالية للمقترض .
- إن القروض الاستهلاكية تلعب دورا هاما لتحسين معيشة المواطن و تحقيق العبء الذي يتحمله المواطن بسبب غلاء كل منتجات .
- المخاطرة منخفضة في قروض الاستهلاك مقارنة بغيرها من القروض حيث يتسم بالبساطة و السرعة و قصر المدة التي لا تتجاوز 5 سنوت .

3. اقتراحات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- ✓ إن عملية منح القروض لا تخلو من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها و التقليل منها لذلك يقوم البنك بوضع ضمانات لهذه القروض .

- ✓ التوجه إلى البنوك الإسلامية بدلا من البنوك التجارية (الربوية) .
- ✓ تجنب الفائدة و أن تكون علاقة مرابحة أي بين البائع و المشتري فقط .

4. آفاق الدراسة:

وعلى أساس موضوع دراستنا " واقع قروض الاستهلاك في الجزائر " نرى أنه له جوانب أخرى مكملة ما زالت بحاجة إلى الدراسة و البحث ، و ختاما لهذا البحث نتقدم إليكم بمجموعة من المقترحات تساعدكم في البحث :

- ❖ نقترح على الباحث دراسة واقع قروض الاستهلاكية في البنوك الإسلامية .
- ❖ إجراء دراسة إحصائية حول أثر القروض الاستهلاكية على أداء البنوك .
- ❖ إجراء مقارنة فيما يخص قرض استهلاك بين بنك إسلامي و تقليدي .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أسامة كامل،مستشار عبد الغني حامد،**النفوذ و البنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين،2006
2. حمد سعيد أنور سلطان ، **إدارة البنوك** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2005
3. خالد احمد علي محمود ، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية،2019
4. خالد احمد علي محمود، **فن إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،(ب،س،ن)
5. خالد احمد علي محمود،فن **إدارة المخاطر في البنوك و سوق المال**، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،(ب.س.ن)،
6. زياد رمضان، محفوظ جودة،**الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر،عمان-الأردن،2000
7. سعيد علي العبيدي ،**اقتصاديات المالية العامة** ، دار جلاح ،جامعة الانبار ،(ب،س،ن)
8. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،الطبعة الرابعة ، 1988.
9. الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، الطبعة السادسة ، 2007
10. عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية ، 2008
11. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الجزء 2 ،2012
12. علي سيد إسماعيل،**مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2006
13. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**،دار وائل للنشر،عمان-الأردن ،الطبعة الثانية، 2003
14. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ،دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن ،2006،

15. منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات المالية**،(ب،د،ن) مكتبة الإسكندرية ، (ب،س،ن)

16. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، دار زهران النشر و التوزيع، عمان الأردن، 1999

II. أطروحات الدكتوراه:

1. بولغلم وريدة، **دور التأمينات على الحياة في تطوير منظومة القروض الاستهلاكية في البنوك التجارية الجزائرية**، دراسة حالة شركة التامين الجزائرية للحياة و البنك الوطني الجزائري، أطروحة دكتورة اقتصاد التأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة لونيسي، البليدة 2 ، 2022

2. عميرة إسماعيل، **أثر القروض البنكية على المستوى المعيشي للفرد الجزائري**، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر ، 2017

3. مسعودي محمد لمين، **دور البنوك في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و البدائل الإسلامية**،أطروحة دكتوراه ، قانون خاص ، جامعة باتنة-1- ، 2016

V. رسائل الماجستير:

1. قاسيمي أسيا، **تحليل ضمانات في تقييم جدوى و تقويم القروض في البنك**،رسالة لنيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم و التسيير فرع مالية

VI. مذكرات الماستر:

1. حسيبة شتحونة، **أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، 2014

VII. المقالات في المجلات العلمية:

1. عثماني مرابط حبيب ، برايك طاهر، **الرؤية الجديدة و الفعالة لعرض قرض الاستهلاك في الجزائر** ، دراسة في ضوء المرسوم التنفيذي رقم 15 -114 ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 09 ، العدد 01 ، الجلفة 2016 ،

2. فلة عاشور، **القروض الاستهلاكية في الجزائر بين منحها و إعادة إطلاقها** ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 01 ، بسكرة ، جوان 2015
3. قوال زواوية إيمان و آخرون، **الصيغة الجديدة للقرض الاستهلاكي و سياسة التجارة الخارجية في الجزائر** ، دراسة ميدانية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 13 ، سيدي بلعباس ، ديسمبر 2016

VIII. المراسيم والقوانين والتقارير:

1. ج.ج.د.ش، المادة 450 من الأمر رقم 75-58 ، المؤرخ في 20 رمضان 1395 هـ الموافق ل 26 سبتمبر 1975 ، تعريف المشرع الجزائري لقرض الاستهلاك الجريدة الرسمية، العدد 78 ، 30 سبتمبر 1975
2. الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخة في 4 شعبان 1430 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2009
3. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1437 الموافق 31 ديسمبر سنة 2015 يحدد شروط و كيفيات العروض قي مجال القرض الاستهلاكي الصادر في الجريدة الرسمية رقم 1 المؤرخة في 25 ربيع الأول 1437هـ الموافق ل 6 يناير 2016
4. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1437 الموافق 31 ديسمبر سنة 2015،يحدد شروط و كيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي.
5. مرسوم تنفيذي رقم 15_114 مؤرخ في 12 ماي2015 الجريدة الرسمية، 2015 العدد24،المادة2،
6. مرسوم تنفيذي رقم 15-114 المؤرخ في 23 رجب 1436 هـ الموافق لـ 12 مايو 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي الصادر في الجريدة الرسمية عدد 24 الصادرة بتاريخ 13 مايو 2015

الملاحق

الملحق رقم (1):الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري

ANNEXE

SCHEMA D'ORGANISATION

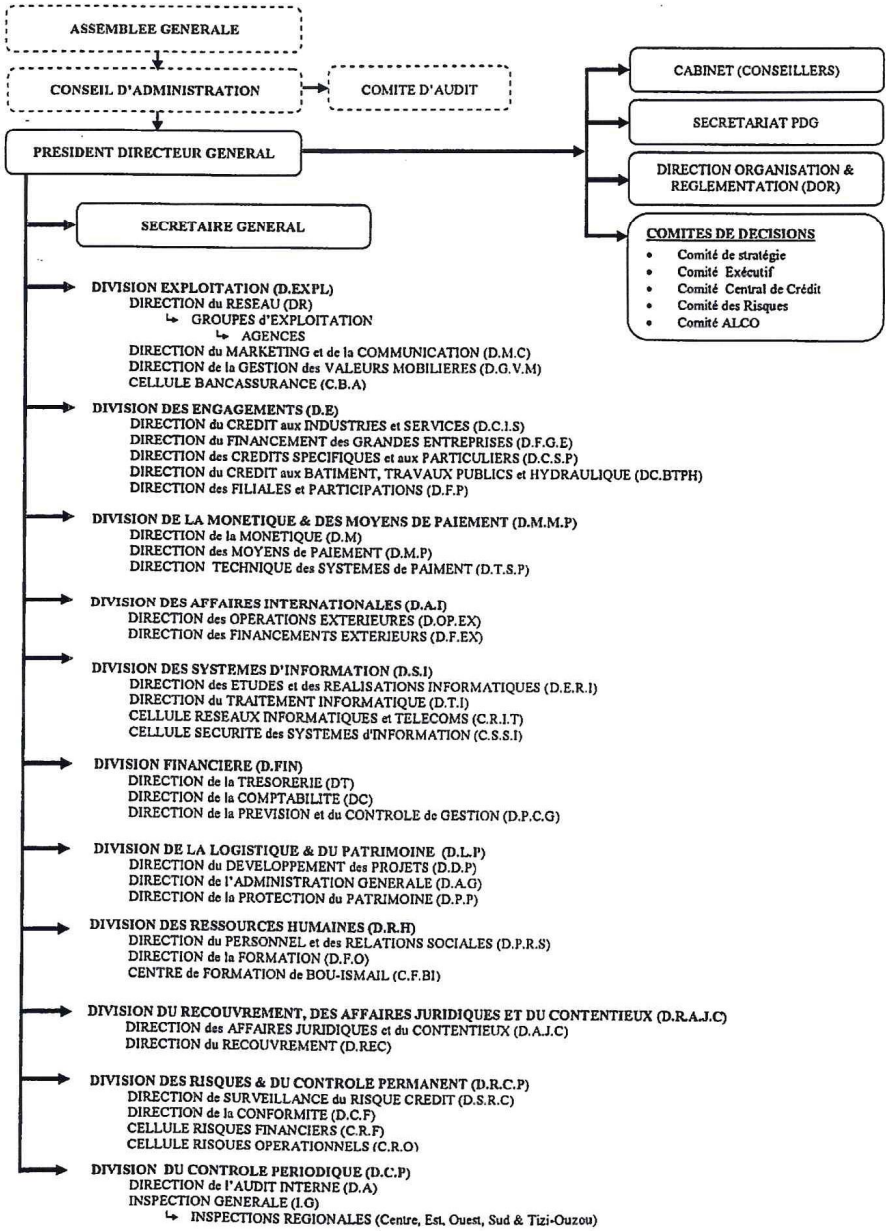

الملحق رقم (2):الهيكل التنظيمي للوكالة

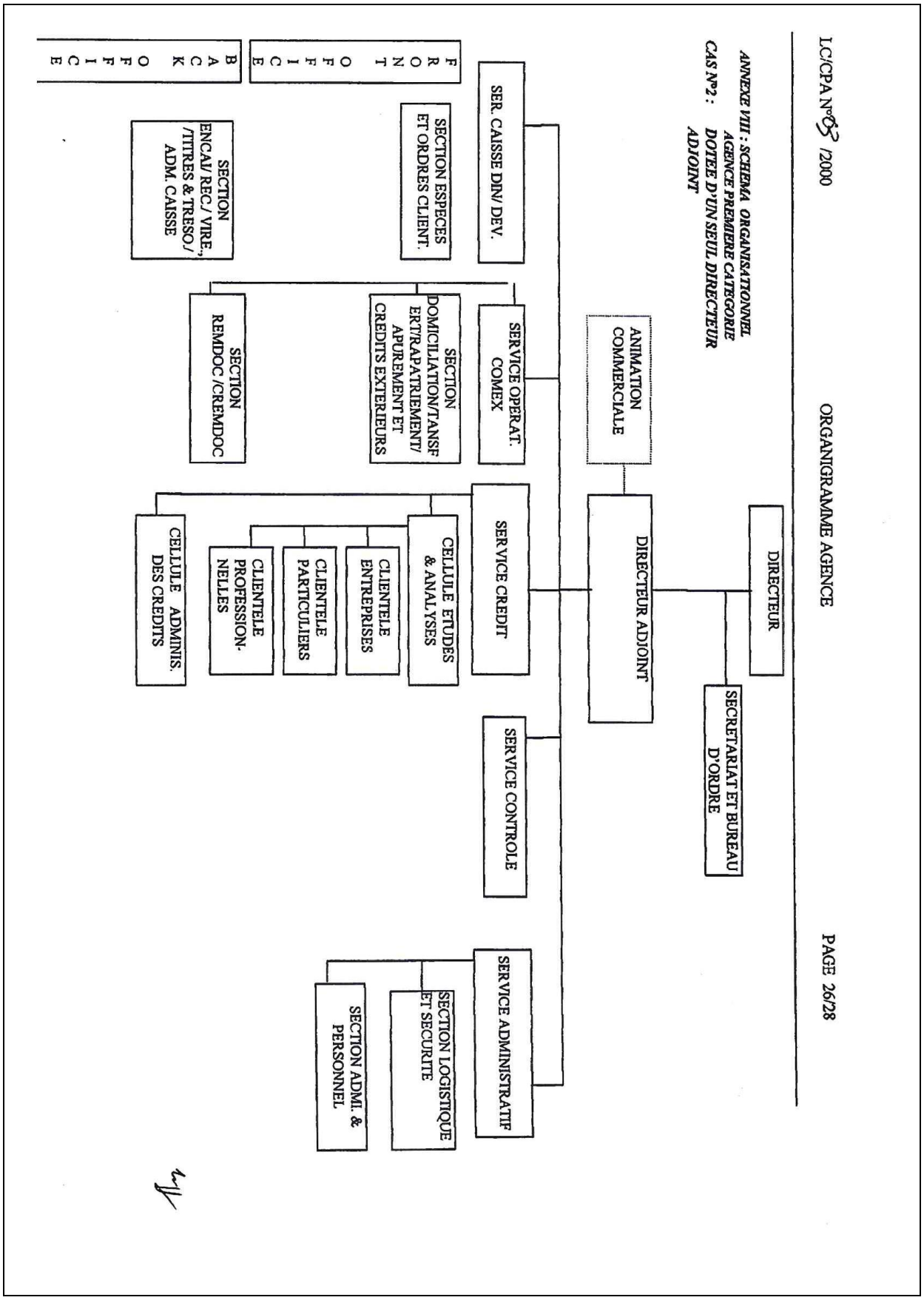

الملحق رقم (3):الراتب الشهري لزبون

Code Rub.	RUBRIQUES	GAINS			RETENUES		
		NB/TX	MONTANT		NB/TX	MONTANT	
100	SALAIRE DE BASE	30,00		14 625,00			
102	I.E.P	11,20%		1 638,00			
114	IND.NUISANCE	0,25		4 065,75			
120	PRIME DE RENDEMENT	30,00%		4 878,90			
129	I.F.C			7 700,00			
135	I.S.A.A	0,10		1 626,30			
990	RETENUE SECURITE SOCIAL				0,09		3 108,06
991	RETENUE I.R.G						0,00
992	RETENUE I.R.G P/R						443,98

Soumis I.R.G P/R	Soumis I.R.G	Soumis SS/Ret	Total Gains	34 533,95	Total Retenues	3 552,04
4 439,80	26 546,99	34 533,95		NET A PAYER		30 981,91

الملحق رقم (4):الفاتورة

starlight

ESSALEM ELECTRONICS

Fabrication des Produits Electroniques et Electroménagers

SARL au Capital de : 175 000 000,00 DA - RC. : 97 B 0562018 NIF. : 0997 16052201897 - AI. : 16303 251010

Banque Al Baraka d'Algérie "Agence Rouiba" N° : 006 00103 2200011429102 - CCP Alger RIP [illegible]

Date : 06/08/2023

Proforma N°: PR20230055

Réf Client ENTREPRISE

N° RC

Mat Fiscal

N° Article

Pieces Liées

BANQUE CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

[illegible]

Réf Article	Désignation	Unité	Quantité	Prix U HT	Montant HT	R.%	Tva%	Tee%
SL 1001SMF	Machine à Laver Hublot 10 Kg, 1400 trs 16 Pigs Silver	UNITE	1	57 563,03	57 563,03	0,00	19,00	0,00
SL 12HC72	Climatiseur Split System 12000 BTU	UNITE	1	73 629,45	73 629,45	0,00	19,00	5,00
SL 32D18T2	LED 32" HD	UNITE	1	25 575,45	25 575,45	0,00	19,00	15,00
SL 200W	Congélateur Bahut 200L [illegible]	UNITE	1	50 000,00	50 000,00	0,00	19,00	0,00
M4200X	Four Electrique 42L [illegible]	UNITE	1	12 605,04	12 605,04	0,00	19,00	0,00

PRODUIT [illegible]

PAL [illegible]

Montant HT	TVA	Montant TVA	TT	Montant TEE
[illegible]			0,00	0,00
[illegible]			5,00	3 681,47
[illegible]			15,00	3 836,32
[illegible]	[illegible]	43 109,24		

TOTAL H.T	219 372,97
TOTAL T.E.E	7 517,79
TOTAL HT T.E.E	226 890,76
TOTAL T.V.A	43 109,24
TOTAL T.T.C	270 000,00
NET A PAYER	270 000,00

Arrêté la présente facture à la somme de deux cent soixante dix mille DA et 0 Cts

Essalem

ZI Heuraoua

[illegible]

Site Web : www.starlight-dz.com

ANNEXE IV

CHECK-LIST
ACQUISITION DE BIENS DE CONSOMMATION

DOCUMENTS	STATUT	OBSERVATIONS
1- Offre de crédit dûment acceptée par l'emprunteur.	☐	
2- Demande de crédit.	☐	
3- Facture établie au nom du bénéficiaire, accompagnée d'une attestation délivrée par l'Entreprise exerçant une activité de production sur le territoire national, attestant que le bien de consommation objet de la demande de crédit est produit ou assemblé en Algérie.	☐	
4- Certificat de résidence.	☐	
5- Extrait d'acte de naissance.	☐	
6- Fiche familiale d'état civil.	☐	
7- Copie de la pièce d'identité en cours de validité.	☐	
8- Attestation de travail récente pour les salariés ou copie légalisée du registre de commerce ou agrément justificatif de profession pour les professionnels.	☐	
9- Trois (03) dernières fiches de paies authentifiées par l'employeur ou Attestation de revenu délivrée par la CNR pour les retraités ou Avertissement fiscal et l'Extrait de rôles pour les demandeurs non salariés.	☐	
10-Déclaration des salaires dûment visée par les services de la CNAS pour les demandeurs salariés exerçant dans le secteur privé.	☐	

☐ **Cochez si document recueilli**

Visa Agence :

الملحق رقم (6):الموافقة البنكية

FICHE D'AVIS

Comité de Crédit Agence

AGENCE : BOUIRA	**CODE :111**	**N° ……/2023**
		Date du Comité de Crédit : 18/05/2023

Raison sociale :	**XXXXXX**
Activité :	**SALRIE**
Identifiant client :	**XXXXXXXX**
N° Compte :	**XXXXXXXXXXX**

DECISION DU COMITE DE CREDIT AGENCE

Le Comité de Crédit décide :

- **Crédit pour achat de produits électroménagers fabriqués en Algérie auprès du fournisseur SARL ESSALEM ELECTRONICS**
- **Fournisseur conventionné avec le Crédit Populaire d'Algérie**
- **Critères d'éligibilité au financement réunis : age,revenue,stabilité de l'emploie**

Ainsi ; Nous émettons un avis favorable pour l'octroi d'un CMT Consommation de DA ; remboursable sur une durée de 36 mois.

- **CONDITIONS :**

- **Versement en compte de la part d'autofinancement : DA;**
- **Versement en compte de la commission de gestion : DA;**
- **Versement en compte du montant des primes d'assurance ;**
- **La signature de la convention de crédit ;**
- **Paiement direct au fournisseur.**

- **GARANTIES :**

- **Délégation Assurances Décès et invalidité absolue et définitive ;**
- **Délégation Assurances Insolvabilité.**

Président du comité :
Membre 1 :
Membre 2 :
Membre 3 :
Membre 4: /

الملحق رقم (7):إتفاقية القرض

إتـفـاقـيـة قـرض إسـتـهـلاكي " لاقتناء منتوجات إسـتـهـلاكيـة "

بـين الممضـين أسفله:

القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية شركة مساهمة ذات رأسمال يقدر بـ: 200.000.000.000,00 دج ، الكائن مقره الإجتماعي بـ 02 شارع العقيد عميروش- الجزائر- الممثلة من طرف السيد : ..... مدير البويرة الكائنة بـ: بالبويـرة، مقابل محطة المسافرين.

المتصرف بمقتضى الصلاحيات المخولة له.

المدعو فيما يلي " القرض الشعبي الجزائري". من جهة ،

و

السيد :

المولود(ة) في : بـ:

ابن و

رقم الحساب في القرض الشعبي الجزائري:

العنوان الشخصي:

رقم الهاتف الثابت: -/- رقم الهاتف النقال: البريد الإلكتروني: -/-

المدعو(ة) فيما يلي المقترض , من جهة أخرى ,

تم الإتفاق و إقرار ما يلي :

موضوع الإتفاقية :

بموجب هذه الإتفاقية, يمنح القرض الشعبي الجزائري للمقترض قرض لاقتناء منتوجات استهلاكية وفق الشروط الخاصة و العامة الآتية :

الملحق رقم (8):سندلأمر